تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الفنى التجارى فى مصر على ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية

إعداد

شيماء سعد السيد واصف*

المستخلص: هدف البحث الحالي إلى عرض وتحليل لأهم نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تقديم تصوراً مقترحاً لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفني التجاري بمصر، ولتحقيق ذلك فقد اعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال توظيف الأسلوب العلمي لأسلوب جورج بيريداى George Bereday، بخطواته الأربعة (الوصف، التفسير، المناظرة، المقارنة)، ولقد أسفر البحث عن مجموعة من النتائج المستخلصة من تحليل الاطار النظري، ونماذج المشاركة المجتمعية بالولايات المتحدة الامريكية، ودراسة واقع المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى في مصر نظرياً، ومن أهم هذه النتائج ما يلى: أن هناك توجهاً كبيراً من مدارس التعليم الفنى التجارى نحو دعم علاقتها الحيوية بمؤسسات المجتمع المحيطة بها، وأن هذه المدارس تعانى من ضعف في قدرتها على مساندة العمل التطوعي داخلها وخارجها لعدم وجود ميسرين للمشاركة المجتمعية من أعضائها، علاوة على ضعف قنوات الاتصال بين المدارس وبين كافة المستفيدين من مخرجاتها.

الكلمات المفتاحية: المشاركة المجتمعية- التعليم الفنى التجارى.

أولاً: الإطار العام للبحث:

مقدمة:

لقد حظي موضوع المشاركة بين المؤسسات التعليمة ومؤسسات المجتمع باهتمام بالغ في مختلف أنحاء العالم، وذلك لارتباط هذه المشاركة بعملية التنمية الشاملة من ناحية، علاوة على وجود مجموعة من الخبراء والمتخصصين في كثير من قطاعات الأعمال والانتاج، يمكنهم الإسهام في دعم التعاون من خلال إدراكهم لاحتياجات هذه القطاعات من التعليم كلٌ وفقاً لتخصصه، مما يعطي للمؤسسات التعليمية الفرصة للتركيز على المهارات التي يحتاجها سوق العمل بشكل دائم.

---

* بحث مشتق من رسالة ماجستير في التربية، تحت اشراف:

أ.د/ محمد أحمد حسين ناصف أستاذ التربية المقارنة والإدارة التربوية، كلية التربية- جامعة الزقازيق.

د/ محمد إبراهيم خاطر مدرس التربية المقارنة والإدارة التربوية كلية التربية- جامعة قناة السويس.

أضف إلى ذلك تزايد الوعي بأهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عديد من المجالات المجتمعية، مما يتيح الفرصة لمؤسسات التعليم للسعي نحو مشاركة مؤسسات مجتمعها، فلقد أضحت الحاجة إلي إقامة هذه المشاركات أكثر إلحاحاً في الوقت الراهن خاصة مع تعقد المعرفة، وتزايد حجم المنافسة، والتغير السريع والمستمر في كافة المجالات، فقطاع التعليم بأكمله في حاجة إلي التلاحم والتعاون مع قطاعات المجتمع الأخرى؛ لفهم التغيرات المستمرة والمهارات المطلوب إكسابها لطلابها لتصبح مراكز تعلم؛ لإحداث التكامل الصحيح بين الدراسة النظرية والمهارات العملية(١).

كما يمكن للخبراء المتخصصين في قطاعات المجتمع المختلفة أن يقدموا معلومات ذات أهمية كبيرة، تتصل بالمهارات التي يتم تقويم الطلاب علي أساسها، بما يمكّن الهيئة التعليمية من تحسين أدوات ووسائل التقويم داخل المدارس، علاوة على أن خبراء هذه القطاعات يمكنهم بما لديهم من خبرات مهنية وفهم جيد لبيئة سوق العمل، أن يشاركوا في كافة مراحل المشروعات التطويرية بالمدارس وفى مقدمتها مدارس التعليم الفني، حيث تتضمن هذه المشاركات: التعاون فى إعداد الميزانيات، وتقديم المشورة فى إدارة مشروعات التطوير، وكذلك والمساهمة فى بناء الاستراتيجيات المستقبلية للتحسين المدرسي(٢).

ونظراً لأن التعليم الفني فى مصر يعد أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، حيث تسعى مؤسساته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة فى سوق العمل، فقد عملت الدولة على تشجيع وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع فى أنواعه المختلفة، وذلك فقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلى والإقليمي والعالمي(٣)، ولقد ظهر ذلك فيما نص عليه الدستور المصري فى المادة رقم (٢٠)، على أهمية العقل البشرى وقيمة تعليمه من حيث الكم والكيف(٤). ومن هنا تبدو الحاجه ملحة الى رفع مستوى وتطوير التعليم الفني من خلال مشاركة مجتمعية فعالة بما يتمشى مع قانون التعليم رقم (٢٨٩)، لسنة ٢٠١١ والذى ينص على ما يلى(٥):

- تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية لأعضاء المجتمع المدني لتوسيع قاعدة التعاون والمشاركة المجتمعية فى دعم العملية التعليمية.
- الارتقاء بالعملية التعليمية والتغلب على المشكلات والمعوقات التى قد تعترضها بالتعاون بين الآباء والمعلمين.

- توثيق الصلات والتعاون المشترك بين الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المدني فى جو يسوده الاحترام المتبادل من أجل دعم العملية التعليمية ورعاية الأبناء.

وبذلك فإن المشاركة المجتمعية تعد بمثابة العملية التى تعكس رغبة المجتمع واستعداده للاندماج والمساهمة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وتطويره، ولعل ذلك ما دفع كثير من الدول لتبنى نماذج وأساليب للمشاركة المجتمعية ايماناً من تلك الدول بدور مشاركات المجتمع المحلى، وأهمية اشراك المعنيين وذوى المصلحة فى التعليم للنهوض به، ومن هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية والتي عملت على انفتاح المدارس على مجتمعها المحلى بشكل واسع وبصيغ متنوعة، ولذلك فقد ظهرت صيغ عديدة من المدارس المتمركزة حول مبدا المسئولية الشعبية ودعم المشاركة المجتمعية، مثل: مدارس المجتمع **Community Engagement** والتي ينصب اهتمامها بالدرجة الأولي على التخلص من الإطار التقليدي للمدارس الثانوية، والتركيز على عمليات تحسين مستوى إنجاز الطالب حيث تتاح لها درجة كبيرة من الاستقلالية، كما تقوم بوضع خطط طويلة الأجل تركز على(٦):

- زيادة إنجاز الطلاب وإعدادهم للمهنة بالتعاون مع الأسر والمستفيدين.
- تحسين المسار المهني للطلاب وفقاً لاحتياجات المصانع والشركات الموجودة بالمجتمع.
- إقامة بروتكولات تعاون مع كليات المجتمع من أجل تحسين جودة الخريجين.
- نشاطات مركزية لتعليم المعلمين في مدرسة التربية بجامعة فيكتوريا قبل التحاقهم بالخدمة.
- إعطاء الفرصة لتحسين التدريب العملي والممارسات المهنية للطلاب داخل المدارس.
- تعزيز تعلم الخريجين من شباب المجتمع المحلي قبل الالتحاق بالخدمة في الشركات أو المصانع أو الهيئات ذات الصلة.

ومما تقدم تظهر أهمية المشاركة المجتمعية فيما تحققه من أهداف، وما تسهم به منظمات وهيئات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات أهلية وأحزاب سياسية، إلى جانب جهود الجامعات والمراكز البحثية والخدمية والجهات التطوعية، حيث تقدم هذه الجهات عديد من التيسيرات وتعمل على دعم للإنجازات فى العملية التعليمية داخل المدارس، وهذا ما تحتاج إليه كل نظم التعليم فى كل دول العالم.

مشكلة البحث وأسئلته:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني فى السنوات الأخيرة نحو توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية فى التعليم فى إطار دعم اللامركزية على مستوى

المحافظات وفى إطار العمل الاستراتيجي الذى تنتهجه الوزارة لتطوير التعليم اعتماداً على إمكانات البيئة الداخلية والخارجية للمدارس، وذلك بطرح استراتيجيات بعيدة الأمد لإصلاح التعليم بشكل تدريجي، والتي كان آخرها خطة التنمية المستدامة (رؤية مصر٢٠٣٠). فإن هناك عديد من القضايا والتحديات ماتزال قائمة، وتحد من الافادة أو الاستثمار الأمثل فى جهود هيئات ومنظمات المجتمع المحلى تجاه التعليم، وخاصة التعليم الفني ومن ضمن أنواعه التعليم الفني التجاري، وتكمن تلك القضايا والتحديات، فيما يلى(٧):

- نقص الوعى المجتمعي بأهمية المشاركة المجتمعية ودورها فى الإصلاح المدرسي، مما ترتب عليه ضعف المشاركة الفعلية بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.
- ضعف أدوار مجالس الأمناء والآباء والمعلمين فى دعم العملية التعليمية، لانخفاض الوعى بأهمية دور هذه المجالس فى دعم العملية التعليمية وتطويرها.
- الافتقار إلى قنوات اتصال وتواصل نشطة بين الإدارة المدرسية وبين أولياء الأمور ومنظمات وهيئات المجتمع المدني، فى معالجة كثير من القضايا التعليمية بالمدارس.
- ظهور بعض المشكلات التعليمية والاجتماعية التى لها انعكاساتها السلبية على المتعلم والمدرسة والمجتمع بمؤسساته المختلفة، ومنها: مشكلة العزوف عن الحضور بالمدارس، والعنف، والتدخين والإدمان.... الخ. هذه المشكلات وغيرها تحتاج تضافر جهود المجتمع بأفراده ومؤسساته المختلفة بالتعاون مع المدرسة.

ومن هنا تظهر أهمية المشاركة المجتمعية فى التعليم، ودورها الحيوي والمؤثر فى حل كثير من المشكلات وفى تذليل كثير من الصعوبات المتعلقة بالاحتياجات والإمكانات والموارد المدرسية.

وتأسيساً على ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث فى السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن الإفادة من نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفنى بالولايات المتحدة الأمريكية فى تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني التجاري فى مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١– ما الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية فى التعليم الفني؟

٢– ما أهم نماذج المشاركة المجتمعية في التعليم الفني بالولايات المتحدة الأمريكية؟

٣– ما واقع المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني التجاري بمصر نظرياً؟

٤– ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفني التجاري بمصر؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى عرض وتحليل لأهم نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تقديم تصوراً مقترحاً لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفني التجاري بمصر.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أنه يواكب التوجه نحو تطوير وإصلاح التعليم الفني بصفة عامة والتعليم الفني التجاري بخاصة، لأن التعليم الفني يعد أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية للمجتمع المصري، وذلك بما يتوافق مع رؤية التنمية المستدامة لمصر(رؤية مصر ٢٠٣٠). كما يؤكد البحث الحالي على جهود وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى دعم التوجه نحو اللامركزية فى الادارة التعليمية وفتح قنوات نشطة مع المجتمع المحلى، حيث ظهرت اللامركزية كأحد البرامج المحورية فى الخطة الاستراتيجية الأولى للتعليم قبل الجامعي فى مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢، والخطة الاستراتيجية الثانية ٢٠١٤-٢٠٣٠م. وبالإضافة لما تقدم فمن المأمول إفادة متخذي القرار والمسئولين عن التعليم الفني التجاري بتقديم تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفني التجاري بمصر.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج المقارن من خلال توظيف الأسلوب العلمي لأسلوب جورج بيريداي George Bereday، بخطواته الأربعة (الوصف، التفسير، المناظرة، المقارنة)، حيث أنه من أسهل صور التحليل المقارن من خلال اختيار مشكلة واحدة ودراستها في أكثر من نظام تعليمي، للوصول إلى الأساليب المختلفة التي أخذت بها النظم التعليمية في مواجهة هذه المشكلات [٨].

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلى:

١- الحدود الموضوعية: اقتصر البحث في حده الموضوعي على تناول الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية فى التعليم الفني التجاري، وذلك من حيث:(ماهية المشاركة المجتمعية فى التعليم، وأهدافها، وأهم أطرافها، ومجالات المشاركة المجتمعية).

٢- الحدود المكانية: تعد مدارس التعليم الفني التجاري محور اهتمام البحث لطبيعة عمل الباحثة كمعلمة فيها من ناحية، ولقلة الدراسات والبحوث المتعلقة بتطوير هذا النوع من أنواع التعليم

الفني– بحسب علم الباحثة– من ناحية أخرى، كم اهتم البحث بتحليل نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظراً للمبررات التالية:

- أن فلسفة التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية تؤكد على أن التعليم يعد مسئولية شعبية ومجتمعية، وأنه ركيزة النهوض بالفرد وبالمجتمع على حد سواء، ولذلك فالتعليم أداة لتحقيق المنفعة الواسعة، وهذا ما يتفق مع الفلسفة البرجماتية التى تؤيدها تلك الدولة.
- أن دولة المقارنة تطبق نمط الإدارة التعليمية الذى يرتكز على التفويض الواسع للاختصاصات والسلطات للجهات المحلية والمدارس، علاوة على أن التعليم الفني يلقى اهتماماً كبيراً ويدل على ذلك التقدم الصناعي لهذه الدولة، والذى لم يأتي إلا نتاج تعليم وتدريب فنى عال المستوى.

مصطلحات البحث:

١- المشاركة المجتمعية Community Participation :

جاء فى المعجم الوجيز أن المشاركة فى الأمر تعنى الدخول فيه[٩]. وتعرف المشاركة وفقاً لقاموس أكسفورد على أنها: علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام أو الصالح، وتبنى على الاحترام والعطاء المتبادل وتستند إلى التكامل؛ حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف[١٠].

وتعرف المشاركة المجتمعية، من خلال عدة أمور منها[١١]:

- المسئولية المتبادلة بين الأطراف المعنية بصياغة الأهداف والغايات.
- الاستشارة، حيث لا يكتفي بإشعار المجتمعات بما يجري، بل يطلب تجاوبها ورد فعلها فيما يتعلق بالمعلومات، وأن تعبر عن وجهات نظرها.
- توزيع السلطة بين الجهات الحكومية والمجتمع.

وقد عرفت المشاركة أيضاً على أنها: تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلي والقطاع الخيري على المستوى القومي أو الإقليمي في مواجهة أي مشكلة؛ من خلال اتصال فعال للاتفاق والوصول إلى صياغة مقبولة لأشكال وأنماط التعاون بين تلك الأطراف[١٢].

ويشار إلى المشاركة المجتمعية في التعليم على أنها تفاعل بين طرفين يقوم على أساس الاتصال المستمر والشفافية بينهما، وذلك في تحديد الأهداف والتوقعات والاهتمامات والمسئوليات المشتركة بينهما؛ بهدف تحقيق تعلم الأبناء؛ فالمشاركة مفهوم يقوم على أساس النظرة للتعليم باعتباره أمراً مجتمعياً من ناحية أولى، وقضية أمن قومي من ناحية ثانية، ومدخل لتحقيق ديمقراطية التعليم من ناحية ثالثة، ويترتب على ذلك التعامل مع العمل التربوي لا بحسب

أنه أمر يخص التربويين وحدهم، بل قضية مجتمعية لا بد وأن يشاركهم فيها المجتمع بكافة أفراده وقطاعاته وهيئاته ومنظماته (١٣)

كما ينظر إلى المشاركة المجتمعية في التعليم على أنها: العلاقة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع وتتمثل في استخدام مرافق المدرسة في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية، إلى جانب تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية تخدم المجتمع المحلى من ناحية، وتقديم منظمات المجتمع المدني الدعم المادي من خلال التبرعات المادية أو العينية، ومساعدة المدارس لتنفيذ برامجها التربوية، من خلال استخدام موارد وإمكانيات منظمات المجتمع المدني لخدمة المدارس من ناحية أخرى(١٤).

وبذلك فإن المشاركة المجتمعية فى التعليم تقوم على التطوعية وتقديم الاسهامات المادية والمعنوية، حيث يتم ذلك بناء على دعوة أفراد المجتمع ومؤسساته للإسهام فى تنمية وتطوير العمل التعليمي داخل المدارس والتغلب على المشكلات التى تواجه العاملين بداخله.

ومما تقدم يمكن تعريف المشاركة المجتمعية إجرائياً بأنها: كافة الإسهامات والمبادرات والجهود التطوعية التى يقدمها أفراد المجتمع المحلى بكافة فئاته ومؤسساته وهيئاته للمساهمة فى دعم وتطوير التعليم الفني التجاري ومعالجة قضاياه، وتذليل الصعوبات التى تواجه إدارته.

الدراسات السابقة:

يتم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالمشاركة المجتمعية فى التعليم الفني، وفقاً للترتيب الزمني من القديم إلى الحديث، مع دمج الدراسات العربية والأجنبية فى سياق واحد، وذلك على النحو التالي:

١- تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد فى ضوء معايير الجودة والاعتماد (٢٠١٢)(١٥).

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم معوقات المشاركة المجتمعية فى مدارس التعليم الثانوي الصناعي، والوصول إلى تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مدارس التعليم الثانوي الصناعي والاستفادة بإمكانيات القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية. وقد استخدمت فى ذلك المنهج الوصفي وأداتها كانت الاستبانة، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها: غياب اهتمام الإدارة المدرسية بآراء العاملين بها من خلال تقبل المقترحات الجيدة وتبنيها، وقلة المشاركة الجادة لمجالس الأمناء والآباء فى الإدارة المدرسية، وقد خرجت الدراسة بتوصيات عديدة من أهمها ما يلى: ضرورة تحديد الاحتياجات الفعلية لمدارس التعليم الفني بإجراء المسوحات

والدراسات الكمية والتحليلية المتعلقة بذلك، إلى جانب العمل على تشجيع المهتمين بالتعليم الفني بعامة والتعليم الصناعي بخاصة، مثل: رجال الأعمال وأصحاب المصانع والورش... الخ، على المشاركة الجادة فى إدارة مدارس التعليم الفني.

٢- دراسة مقارنة لمنظومة المشاركة المجتمعية فى كوريا الجنوبية والصين الشعبية وإمكانية الإفادة منها فى التعليم قبل الجامعي فى مصر(٢٠١٤)[١٦].

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية فى كل من كوريا الجنوبية والصين الشعبية وكيفية الإفادة منها فى مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، بجانب تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة فى الدراسة الميدانية، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج، من أهمها: إهمال إدارة المدرسة فى عرض مشكلاتها على أعضاء المجتمع المحلى لحلها وسوء فهم بعض فاعليات المشاركة المجتمعية وخاصة من قبل المسئولين وسيطرة البيروقراطية على أمور العمل المدرسي، وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها ما يلى: أنه يجب على إدارة المدرسة توضيح سبل الاتصال بالمجتمع المحلى لجميع العاملين بها حتى يتم تفعيل المشاركة المجتمعية على النحو المنشود، علاوة على ضرورة العمل على تنمية مهارات القيادات التربوية من أجل العمل الجاد لتفعيل المشاركة المجتمعية داخل المدارس على نحو أفضل.

٣- التعلم القائم على المجتمع في التعليم والتدريب المهني: جعل المدارس أقرب إلى العالم الحقيقي (٢٠١٥)[١٧]

هدفت الدراسة إلى التغلب على شكوى كثير من طلاب التعليم الفني، والمتمثلة فى عدم ملاءمة تعلمهم داخل المدرسة، ولتحقيق ذلك فقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي، حيث توصلت إلى عديد من النتائج، منها: أن التعليم المقدم إلى الطلاب داخل المدارس الفنية لم يعد مرتبطًا بالاحتياجات والتحديات الموجودة في الحياة الواقعية، وليس ذلك فحسب، فهم مقيّدون ومحرومون من ممارسة الأنشطة المتعلقة بحياة البالغين فى سوق العمل، كما أن كثير من الطلاب لا يرون أي علاقة بين أدائهم في المدرسة وفرص العمل بعد التخرج، حتى أن هناك الكثير من الأنشطة الصفية ليس لها أي تأثير على نجاحهم في الحصول على وظيفة بعد التخرج. وفى ضوء تلك النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة تحول نمط التعليم داخل مدارس التعليم الفني والمهني إلى التعليم القائم على علاقة حقيقية بين ما يتم تعلمه في المدرسة والحاجة إلى دخول العالم الحقيقي أو الحياة اليومية في المجتمع، وذلك بفتح قنوات اتصال نشطة مع مؤسسات وهيئات التدريب المهني داخل المجتمع. بحيث يتم ذلك من خلال بناء نموذج

تعليمي تفاعلي للتدريب والتعليم المهني يمكّن المدارس والعالم الحقيقي من التقارب الفعلي والمشاركة النشطة بين المدارس والمجتمع.

٤- المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة (٢٠١٥)[١٨]

هدفت الدراسة إلى إدراك ماهية السياسات التعليمية وتحليلها وتطويرها بما يتلاءم مع تحقيق أهداف المجتمع وسياساته العامة والتطورات العالمية المتسارعة، ولقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي، الذى أسفر تطبيقه عن عديد من النتائج منها: أن تقدم الدول ونهضتها وأمنها واستقرارها يرتبط بالتقدم العلمي وتطور سياستها التعليمية بما يتواكب ومتغيرات العصر، حيث حرصت كثير من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا على جعل تطوير التعليم فيها متجانسًا مع أهدافها الوطنية، وذلك بأن جعلت من التعليم قضية وطنية يتم التعامل معها على أعلى مستوى من مستويات صناعة القرار. وفى ضوء ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة البحث في سبل مشاركة فئات المجتمع المختلفة في صنع السياسة التعليمية، والعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية بمفهومها الواسع، ودعم مشاركة ذوي الخبرة والمؤسسات التعليمية وكل من له صلة بالعملية التعليمية.

٥- المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم (٢٠١٧) [١٩]

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية دور مشاركة مؤسسات المجتمع وهيئاته ومنظماته باندونيسيا، في الإصلاح المدرسي، وذلك نظراً لارتباط تلك المؤسسات بالتطورات المعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم (التعليم للجميع)، علاوة على تزايد وعى المجتمع لهذا الاتجاه، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق هدفها المنهج الوصفي التحليلي، وقد أسفرت الدراسة عن نتائج من أهمها ما يلى: أن جودة العملية التعليمية تتطلب تفعيل دور هيئات المجتمع المحلى فى إدارة العملية التعليمية داخل المدارس، إضافة إلى وجود كثير من التحديات التي تواجهها المدارس فى مراحل التعليم المختلفة، منها ما يتعلق بالموارد، ومنها ما يتعلق بتنمية مهارات وقدرات العاملين، ومنها ما يتعلق بدعم برامج التحسين المدرى وتحقيق الجودة فى التعليم، وفى ضوء تلك النتائج تقدمت الدراسة بعدد من المقترحات، من أهمها: ضرورة العمل على إعداد وتأهيل القيادات المدرسية المدركة لطبيعة وقيمة المشاركة المجتمعية فى إدارة المدرسة، مع ضرورة التوجه نحو منح سلطات واسعة للمحافظين وأعضاء المجالس الشعبية فيما يتعلق بالتعليم فى كل إقليم، مع صياغة أنماط من العلاقات الايجابية بين المدارس والمؤسسات الأخرى داخل المجتمع.

٦– تأثير مشاركة المجتمع في إدارة المدارس الثانوية الحكومية، حالة مقاطعة ماتشاكوس، كينيا(٢٠١٩) [٢٠]

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على أهم مشكلات الإدارة بالمدارس الثانوية الحكومية بمقاطعة ماتشاكوس الكينية، والوصول إلى مجموعة من المقترحات التى يمكن أن تنير الطريق للمجتمع المحلى والإدارة المدرسية فى تحقيق تعاون بناء ومثمر، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق ذلك المنهج الوصفي وأداته الاستبانة، حيث أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: ضعف وعى إدارة المدرسة بدور مشاركة المجتمع المحلى فى تطويل عمل الإدارة المدرسية، وقلة فاعلية مجلس الآباء والأمهات فى إدارة العملية التعليمية، وفى ضوء ذلك فقد قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات المتعلقة بالنتائج السابقة، ومنها ما يلى: ضرورة إعادة النظر فى صياغة القوانين والتشريعات التى تعوق المشاركة المجتمعية وتحقيق أدوارها، مع ضرورة مراجعة الهياكل التنظيمية للمدارس بما يسمح بمزيد من التعاون، إلى جانب حث المجتمع المحلى على تقديم العون فى التدريبات العملية للطلاب والمشاركة فى تمويل بعض البرامج والمشروعات التربوية داخل تلك المدارس لما لذلك من أهمية كبيرة فى دعم وتطوير العملية التعليمية وحل المشكلات المختلفة داخل المدارس الثانوية بالمقاطعة الكينية موضع الدراسة.

٧– متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (٢٠٢٠)[٢١]

هدفت الدراسة إلى توضيح معنى المشاركة المجتمعية فى التعليم من حيث: ماهيتها، أهدافها، دوافعها، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع تطبيق أسلوب دراسة الحالة، وإجراء مقابلات مقننة للوصول إلى أهم متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم المصري، ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ما يلى: وجود قصور في تطبيق أو تفعيل دور المشاركة المجتمعية بالتعليم المصري؛ نظراً لوجود تضارب ما بين اللوائح والتشريعات المنظمة لسير العملية التعليمية وأهداف المشاركة المجتمعية، وأن من أهم الاتجاهات المعاصرة في المشاركة المجتمعية في مؤسسات التعليم على المستوى العالمي، اتجاه المشاركة الأبوية في التعليم، واتجاه مشاركة مؤسسات الأعمال والإنتاج، واتجاه مشاركة الجامعات ومراكز البحوث التربوية. ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على نشر ثقافة المشاركة بين المواطنين وهيئات المجتمع المدني، علاوة على ضرورة انتقاء القيادات القادرة على تغيير وجه نظر المعلمين حول قدرة الآباء والأمهات فى دعم المدرسة، وذلك كله إلى جانب التوصية بضرورة إجراء عمليات التحليل البيئي المناسبة لبيئة كل مدرسة لتحديد المعنين والمستفيدين والعمل على استقطابهم وترغيبهم فى التعاون الصادق مع المدرسة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

١- أوجه الاتفاق والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

أ- اتفق البحث الحالى مع جميع الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية على هدف مشترك، وهو تدعيم وتفعيل المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية داخل المدارس، ومن تلك الدراسات دراسة (Desi Eri Kusumaningrum& et.al., 2017)، ودراسة (Konja Muthoin, 2019)، إلا أن دراسة (السيد على اسماعيل، ٢٠١٢)، ودراسة (Waras Kamdi, 2015)، ركزت على المشاركة المجتمعية فى المدارس الثانوية الفنية وهو محور اهتمام البحث الحالي، حيث أكدت دراسة (السيد على اسماعيل، ٢٠١٢)، على أن تلك المدارس وبخاصة مدارس التعليم الفنى الصناعي بحاجة ملحة إلى نقلة فى كل الجوانب للارتقاء بمستوى التعليم وتسخير كل الجهود لتوظيف تلك الطاقات البشرية للارتقاء والتنمية الاقتصادية.

ب- اتفق البحث الحالى مع الدراسات السابقة فى أهمية المشاركة المجتمعية فى التعليم قبل الجامعي وأنه لا غنى عن تلك المشاركة سواء على المستوى الأسرى أو المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية أو الجامعات وأن تكاتف تلك المنظمات سوف يؤدى الى تطوير وإصلاح التعليم، وذلك مثل: دراسة (شريفة بنت عبد الله بنت على، نجوى يوسف جمال الدين، ووفاء احمد أبو زيد، ٢٠١٥)، ودراسة (محمود عبد الحميد أحمد، وأميرة محمد محمود شاهين، وسماح رشاد ابراهيم، ٢٠٢٠)، بينما اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة فى الفجوة العلمية التى تعالجها هذه الدراسة، وتتمثل هذه الفجوة فى ربط المشكلة البحثية المتعلقة بالمشاركة المجتمعية بدراسة نماذج عالمية وتطبيقية للمشاركة المجتمعية فى المدارس الثانوية الفنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة الإفادة من هذه النماذج فى تقديم تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجاري فى مصر.

ج- وظفت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي وأساليبه، عدا دراسة (دعاء كمال محمد فجال، ٢٠١٤) والتي وظفت المنهج المقارن، بينما اختلفت البحث الحالي عن الدراسات السابقة المطبقة للمنهج الوصفي وتلك المطبقة للمنهج المقارن، فى أنه يوظف أحد أساليب المنهج المقارن وهو أسلوب جورج بيريداى المنهجي فى حل مشكلات نظم التعليم.

٢– أوجه استفادة البحث الحالي من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين البحث الحالي، والدراسات السابقة يمكن القول أن البحث الحالي استفاد استفادة كبيرة من الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية، ويمكن توضيح الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة، فى الجوانب التالية:

أ– تشخيص دقيق للمشكلة البحثية ومعالجتها بشكل شمولي، ومن ثم صياغة عنوان البحث، وتحديد الأسئلة البحثية.

ب– تحديد المنهج البحثي الملائم لطبيعة الدراسة وهو المنهج المقارن؛ نظراً لتناول نماذج تطبيقية للمشاركة المجتمعية فى التعليم الفنى، وبالتالي تعد أساليب المنهج المقارن هى الأكثر مناسبة لدراسة الخبرات الأجنبية فى موضوع البحث.

ج– تدعيم الاطار النظري، ومن ثم تحديد محاور التصور المقترح.

ثانياً: الإطار النظري للبحث: الأسس النظرية للمشاركة المجتمعية فى التعليم الفني:

يتم تناول الأسس النظرية لمدخل المشاركة المجتمعية فى التعليم، وذلك من خلال ما يلى:

١– ماهية المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني:

لقد تعددت المفاهيم تناولتها من قبل الباحثين فمنهم من اعتبرها أهم العناصر التي تساعد علي نجاح العملية التعليمية فى المدارس، ونظر إليها آخرين علي أنها دعوة لتبني حرية التصرف ودمج المجتمع المدرسي والمجتمع المحلي فى إطار واحد، للابتكار والإبداع في المنظومة التعليمية، وعلى سبيل المثال يمكن عرض بعض من هذه المفاهيم المتعلقة بالمشاركة المجتمعية فى التعليم:

- **إحدى الاصلاحات الهادفة لتحسين التعليم، والتي تهدف إلى تحسين عمليات التدريس والتحصيل الأكاديمي للطلاب، وهي برامج للامركزية القرار في المناطق التعليمية المختلفة، ويتضمن ذلك إسهام المعلمين، والمديرين، والآباء، والطلاب، وأعضاء المجتمع المحلي، والمؤسسات النقابية وجمعيات المجتمع المدني ... وغيرها (٢٢) .**
- **عملية تحسين المدرسة، من خلال الاستعانة بكل من الآباء وأفراد المجتمع المحلي، ومدير المدرسة، والمعلمين، والطلاب، وهذا التفاعل بين هذه الجهات من شأنه أن يغير من نظام التعليم داخل المدرسة في كل منطقة (٢٣).**
- **عملية تسمح باتخاذ كافة القرارات الخاصة بأمور المدرسة، مثل: الميزانية، وقضايا التحسين والاصلاح التعليمي على المستوى المدرسي(٢٤).**

ومن خلال عرض المفاهيم والرؤى السابقة يتضح أن مسئولية نجاح المدرسة تكون فى يد المجالس المدرسية، حيث يقوم المجلس المدرسي بصناعة السياسة المدرسية، وتخصيص الأموال، والمناقشة للقضايا التعليمية، وذلك بتوفير فرص متكافئة للآباء والمعلمين والإدارة في المجلس المدرسي، ويتم الوصول إلي الاتفاقيات من خلال المناقشات والتشاركية فى الرأي، وعلي مستوي المدارس العلياً يضم المجلس المدرسي؛ الطلاب. ويتم مناقشة كل الموضوعات بشكل جمعي للوصول إلي القرارات التي يمكن أن تنفذ وهذا يعد صميم عمل المشاركة المجتمعية (٢٥).

وهذا يوضح أن المشاركة المجتمعية في المدرسة تتحقق بنقل سلطة اتخاذ القرار إلي المعلمين، والطلاب، والأهالي، وذلك بافتراض أن المدرسة مركز العملية التعليمية، وأن أي إصلاح يلزم أن يكون مجلس إدارة المدرسة ممثل فيه كل المعلمين والأهالي، والطلاب ويكون قادراً علي تحمل المسئولية، وبذلك فالحكم الذاتي للمدرسة يمنح مدير المدرسة السلطات والمسؤوليات لتحديد إطار السياسات والأولويات الوطنية، وتحديد جدول أعماله التربوي، ومسئولياته المالية والإدارية (٢٦).

والمشاركة المجتمعية تقوم على التطوعية وتقديم الاسهامات المادية والمعنوية، حيث يتم ذلك بناء على دعوة أفراد المجتمع ومؤسساته للإسهام فى مجال تنموي أو اجتماعي، لذلك أصبحت ذات أهمية لأنها تنبع من رغبة واستعداد هؤلاء الأفراد لتلبية تلك الدعوة. وعلى ذلك فإن المشاركة المجتمعية تمثل كافة الاسهامات والمبادرات والجهود التطوعية وغير الملزمة والغير هادفه للربح التى يقدمها أفراد المجتمع بكافة فئاته ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية للمساهمة فى دعم وتطوير وتجديد التعليم بصفه عامه والتعليم الفنى بصفه خاصة ومعالجة قضاياه والنهوض به، والنابعة من رغبة المجتمع وشعور بالمسئولية تجاه التعليم(٢٧).

ومن الأهمية بمكان عرض مجموعة المبادئ التى ترتكز عليها فلسفة المشاركة المجتمعية في التعلم، وذلك كما يلى:

أ- قيمة المعلومات والمعرفة :

تعتمد فلسفة المشاركة المجتمعية علي توافر المعلومات الدقيقة عن المدرسة ونشرها بين كل المهتمين بالعملية التعليمية والمجتمع المحلي لتسهيل اتخاذ القرارات التربوية، والنهوض بالعملية التعليمية والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، بحيث يؤدي ذلك إلي أن يري الجميع بوضوح ما تؤديه المدرسة من أعمال ومهام ومسئوليات لتحسين مستوي الأداء والتحصيل للطلاب ومعرفة جوانب القصور والجودة والتميز لمساعدة كافة الجهات المهتمة بالتعليم داخل المدرسة

وخارجها، والذين تتركز اهتماماتهم حول تحسين المدخلات والمخرجات والوصول إلي حلول للمشكلات وموارد جديدة تدعم المدرسة والعملية التعليمية؛ لذاً فمن الضروري التعرف علي ما يلي[٢٨]:

- واجبات المدرسة لتحقيق رؤيتها.
- دور كل فرد في تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات وحل المشكلات.
- مستويات تحصيل الطلاب ونسبة الحضور والغياب ومدي المشاركة في الأنشطة المدرسية.
- أراء المستفيدين من الخدمات التعليمية، وقدرة المدرسة علي تلبية احتياجاتهم.
- أساليب وطرق تنمية الموارد البشرية وما ينتج عنها من زيادة القدرات والطموحات.
- مستويات أداء المدارس الأخرى، وما يتوصلوا إليه من نتائج لزيادة التنافس بينهم.
- طرق تقويم الأداء (الإدارة المدرسية– المعلمين– الطلاب).

ب– الاتصال الوثيق بين هيئات المجتمع والمدرسة:

الاتصال وسيلة الارتباط بين المدرسة وبيئتها الداخلية والخارجية، وهي وظيفة إدارية مسئولة عن تحقيق الترابط بين المدرسة والعاملين فيها، وبينها وبين المهتمين بالعملية التعليمية بالمجتمع المحلي وهيئاته حيث يلعب الاتصال دوراً هاماً في تعديل السلوك علي اعتباره بعداً رئيسياً له تأثير فعال علي سلوك الأفراد. وبذلك تتمثل أهمية الاتصال في تنمية العلاقات داخل المدرسة وخارجها حيث أنها في حاجة دائمة لمساعدة الآباء وهيئات المجتمع المحلي والتي تتمثل في توفير الموارد المالية والمادية والمعنوية والتي تعينها علي أداء رسالتها.

فالمجتمع يريد التأكد من أن الموارد المخصصة من قبله تنفق فيما خصصت له، ويريد أيضاً التأكد من كفاءة الأداء وفاعلية المدرسة بكافة أجهزتها المادية والبشرية، وأيضاً التأكد من أن القرارات التي تتخذها المدرسة تحقق التحسن في أداء الطلاب، وإذا لم يتحقق ما سبق فمن حقه المحاسبة والمساءلة لهم علي كافة المستويات. والمدرسة في حاجة إلي معرفة رغبات واحتياجات المجتمع لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الحالية والمستقبلية والتي تتطلب المشاركة الفعالة من المجتمع، وهذا يوضح أهمية الاتصال بين إدارة المدرسة والمجتمع المحلي بهيئاته المختلفة [٢٩].

ج– مساءلة ومحاسبة الجميع علي النتائج والانجازات:

تعرض كثير من المفكرين في مجال الإدارة لمفهوم المسؤولية والمحاسبية؛ حيث اهتموا بتنمية مفهوما المساءلة والمحاسبة إلي جانب مفهومي الالتزام أو المسؤولية. ومفهوم المساءلة أو المحاسبة مفهوم متعدد الوجوه في الهيئات الحكومية بصفة عامة، ويستخدم لوصف العمليات

والإجراءات المستخدمة لتحميل المنظمة مسئولية أدائها، وتتضمن المسؤولية مطابقة الأهداف مع أهداف المنظمة، وقياس أدائها، ومقارنة الأداء بالمعايير الداخلية والخارجية، ونتيجة للتقييم يتم مكافأة المؤسسة أو معاقبتها طبقاً للمعايير المحددة، وبذلك فالمسؤولية التربوية تخضع أداء المعلم إلي المقارنة بصفة دورية بالمعايير الخاصة بأدائه ويطبق التقييم اعتماداً علي هذا الأداء فالمسئولية تحقق صلة تقويمية بين الوظائف الإدارية الخاصة بالهيئة الحكومية (التخطيط – الميزانية– بيئة العمل) والتي تنعكس في فحص الأهداف العامة وأهداف المنظمة والتأثير والكفاءة في أداء الطالب وإنجازه، ومدي مناسبة الميزانية لتحقيق تلك الأهداف (٣٠).

ولتحقيق ذلك يلزم خضوع المدرسة للمساءلة من قبل المجتمع المحلي وعليها أن تعمل بصفة مستمرة علي تزويده بالمعلومات والحقائق اللازمة عن أوضاع التعليم فيها، وإذا لم تلتزم المدرسة بالقرارات والأدوار المحددة لها من قبل المجتمع فإنها تتعرض للمساءلة منه، وبذلك فالمساءلة تعني الالتزام بتقديم ما يفيد عن قيامها بما هو محدد لها لتحقيق الأهداف المنوطة بها لرفع الكفاءة والفاعلية وتحقيق الصالح العام.

د- تمكين العاملين بالمدرسة والآباء والمجتمع المحلي من اتخاذ القرارات:

يقصد بالتمكين بها نقل السلطة إلي مستوي المدرسة، ويشارك فيها الآباء والمعلمون وإدارة المدرسة وأعضاء المجتمع المحلي لاتخاذ القرارات الخاصة بها من خلال التعاون بينهم لتحقيق التطوير للسياسات والميزانية وتطوير برامج المناهج وأنشطتها. ويقوم التمكين علي ضرورة مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات المؤثرة عليهم، فالمدرسة هي الوحدة التنظيمية التي يمكن حدوث التغييرات النابعة من داخلها، ولكي تكون التغييرات فعالة ومستمرة، ينبغي تنفيذها من قبل الأفراد الذين يشعرون بملكيتهم للمدرسة وأنهم مسئولون عنها (٣١) .

وبذلك فالمشاركة المجتمعية تركز علي نقل السلطة إلي المدرسة والمجتمع المحلي ليكون لهم دور في اتخاذ القرارات حيث إن المشاركة المجتمعية تؤثر علي أساليب وطرق اتخاذ القرار والتي تعتمد علي وجود عدة لجان أو فرق لاتخاذ القرار، مما يستلزم تدريب جميع المشاركين في هذه اللجان علي مهارات التشخيص الجماعي للمشكلات والعمل الفريقى لصنع القرارات واتخاذها. وهذا يوضح أن الإدارة المدرسية الناجحة تعتمد علي مشاركة جميع الأطراف المهتمين بالعملية التعليمية في اتخاذ القرارات الخاصة بها.

هـ– القدرة علي التقويم الذاتي:

يعد التقويم الذاتي وظيفة لعملية تنفيذ المشاركة المجتمعية للوعي بقدراتها بمعني العلم والمعرفة بقيمها وأفكارها ومعاييرها والسلوك السائد بها وبنيتها التنظيمية وعلاقاتها الداخلية والخارجية ورؤيتها واستراتيجيتها للعمل لتشخيص المدرسة ولتزن عملها وتقيس تقدمها وتوجه مسيرته وللأخذ في الاعتبار بأولويات العمل، فالتقويم بالنسبة للإدارة الذاتية سلطة تسعي لها، وليست سلطة تخضع لها سلطة مسيرة العمل التربوي فهو سلطة علم وتعلم تنظيمي، وبذلك إذا نقلت سلطة التقويم إلي المدرسة فهذا يؤدي إلي زيادة احترام العاملين لذاتهم. وتتمثل أبعاد تقويم المدرسة في المساءلة في توفير البيانات عن الأداء والفاعلية والقيمة المضافة، وتحديد مدى جودة القيادة وتوفير برامج التدريب المهني للعاملين، وبيان قدرة المدرسة علي الاصلاح الذاتي(٣٢).

٢– أهداف المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني:

أهداف المشاركة المجتمعية هى أهداف تنموية نابعه من المجتمع لأن التعليم جزء من المجتمع، وهذا يفرض على المجتمع النهوض بمؤسسات التعليم من جانب. ومن جانب آخر فإنه لما كانت أهداف المشاركة المجتمعية فى التعليم هى ذاتها أهداف المجتمع فإن ذلك يلزم مؤسسات التعليم أن تلبى احتياجات هذا المجتمع وتطلعاته. لذلك تعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية. والمدرسة الجيدة هى المدرسة التى تبنى علاقات مجتمعية وثيقة تسهم فى تحقيق الأهداف التالية(٣٣):

- **تعليم الطلاب ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع.**
- **تحمل مسئولية مساعدة المدرسة على تحسين جودة المنتج التعليمي.**
- **تفهم المجتمع للمعوقات التي يعانى منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات والنجاحات.**

ولعل التوجه الحديث نحو المشاركة فى العملية التعليمية، نابع من أن قضايا التعليم ومشكلاته أصبحت لا تحل إلا من خلال المشاركة الجماعية، وأصبح هناك أهداف لتلك المشاركة لإحداث تطور فى نظم التعليم لمواكبة التطور العالمي فى مجال التعليم ومن أهداف المشاركة المجتمعية (٣٤):

- **توفير الموارد المالية والمادية اللازمة لتطوير منظومة التعليم.**
- **رفع كفاءة مدخلات النظام التعليمي، كتدريب المعلمين، وبناء المناهج الملائمة لروح العصر.**
- **تعزيز قيم المسئولية والانتماء للوطن، ودعم الاتجاه الإيجابي نحو جميع مؤسساته.**

- تحسين جودة المنتج التعليمي، بما يتفق ومعايير الجودة فى التعليم.

ويزيد على ما تقدم أن من أهداف المشاركة المجتمعية دعم ومساندة الجهود الذاتية للمجالس المدرسية والاتحادات الطلابية، وإنماء روح التعاون داخل وخارج المدرسة مع المهتمين بالعملية التعليمية، وتوفير الخبرات للنهوض بالعملية التعليمية، ومحاولة اشراك الطلاب فى قضايا المجتمع والتعرف على مشكلاته. وفى هذا تأكيد على ضرورة تفاعل الأفراد مع قضايا المجتمع، ومن أهمها قضايا التعليم داخل المدارس بحكم انتمائهم لهذا المجتمع، حيث يمكنهم دعم العملية التعليمية وتقديم المساعدات للمدارس وفقاً للأسس الموضوعة للمشاركة بين طرفيها، والتطوع بالوقت والجهد والمال فى سبيل حل المشكلات التعليمية داخل المدارس(٣٥).

وقد أكدت إحدى الدراسات على أهمية التفاعل الإيجابي بين المدرسة والمجتمع بكافة بمؤسساته وأعضائه، وذلك لأن مثل هذا التفاعل يحقق مجموعة من الأهداف منها ما يلى(٣٦):

- تكوين الشخصية المتكاملة للطالب من جميع جوانبها الوجدانية والعقلية والمهارية.
- إعداد مواطنين صالحين لديهم وعى بواجباتهم وحقوقهم نحو مجتمعهم.
- حل بعض المشكلات التى يعانى منها الطلاب والتي تؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي، مثل مشكلات: الرسوب والتسرب والإدمان والعدوانية والاغتراب... وغيرها .

ويتبين مما تقدم أن هناك أهداف استراتيجية للمشاركة المجتمعية فى التعليم تتمركز حول التغلب على عقبات نقص الموارد، وتنمية قيم المشاركة بين المدرسة وأعضاء المجتمع المحلى ومؤسساته، وتعزيز التواصل بينهم، وتعميق دور المجتمع المدني فى الرقابة على التعليم تفعيلاً لديمقراطية التعليم، بما يضمن مخرجات متميزة للمؤسسات التعليمية قادرة على مواجهة التطورات المستمرة والمتلاحقة.

٣- أطراف المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني:

يؤكد تقرير الأمم المتحدة أن هناك ثلاث أنماط للمشاركة المجتمعية وفقا لنوعية الأطراف المشاركة منها(٣٧):

- المشاركة بين الأفراد: وهى المشاركة بين المواطنين وبعضهم البعض الآخر، والتي يطلق عليها المعونة المتبادلة، وتتم بشكل تلقائي وطوعي.
- المشاركة بين القادرين والمحتاجين للعون: وهى تقديم العون بكل صوره للفئات التى تحتاجه وهى عمليات البر والإحسان الخيرى.

• المشاركة بين المواطنين والحكومة: ويطلق عليها مشاركة تعاقدية، وهى أكثر أنواع المشاركة تأثيراً على التنمية، وأكثرها مواجهة للمشكلات.

والجدير بالذكر أن الحكومات أصبحت تعمل على تشجيع كافة الأطراف المعنية بشئون التعليم، حتى يتسنى لكل مؤسسة تعليمية النهوض بالعملية التعليمية والمخرج التعليمي فى ظل تحديات محلية وعالمية ومن أهم تلك الأطراف، ما يلى:

أ– الآباء وأولياء الأمور(المشاركة الأسرية)

رغم أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد اختزلت من الوظائف التقليدية للأسرة فإن عبئاً أساسياً ما يزال يقع عليها يتمثل فى مسئولياتها إلى حد كبير فى إعداد جيل قادر على المشاركة فى التنمية ودفعها، أكثر من كونه عبئاً على هذه التنمية. لذلك مشاركة الأسرة تعزز من عملية التعلم عند الأبناء لذلك يجب تعمل الأسرة والمدرسة معا من أجل المصلحة المشتركة بينهم وتقديم برامج تثقفية من أجل دعم المشاركة الإيجابية فى العملية التعليمية (٣٨).

فالآباء وأولياء الأمور لهم أهمية ودور كبير فى التنشئة الاجتماعية والاسهام فى العملية التعليمية ويتم ذلك من خلال انضمامهم إلى مجالس الآباء والمعلمين، فالآباء يمتلكون التأثير الإيجابى فى تقديم تعليم ذو جودة عالية وذلك من خلال اتخاذ القرارات التربوية فى مجال الأداء والتحصيل لدى الطلاب، وتحقيق الانضباط الطلابي ومحاربة الغياب من المدرسة، وتخفيض معدلات التسرب من المدارس فى جميع المراحل التعليمية. كما أن تللك المجالس تؤدى دورا فاعلاً فى تحقيق الرقابة المجتمعية على التعليم، إلى جانب دورها فى صنع القرارات التربوية المدرسية بطريقة تعكس البعد الديمقراطي فى التعليم(٣٩).

والمجالس التربوية لها أهمية فى توكيد قيم المشاركة وتفعيل الممارسات الديمقراطية، فهي تشكل صورة متقدمة لآليات التفاعل بين المؤسسة المدرسية والمؤسسة الأسرية والمؤسسة المجتمعية، وتحقيق نوع من التنسيق التربوي المتكامل بينها، ولذلك فقد أصبح لها اهتماماً عالمياً من جانب دول العالم أجمع، لأهمية مشاركتها فى النهوض بالعملية التعليمية. وهو ما تبلور فيما حددته جمعية الآباء الأوربيين، من حقوق وواجبات على الآباء تجاه أبناهم، وتتمثل هذه الحقوق فى الآتي(٤٠):

• المسئولية تجاه أبنائهم وعدم تجاهلهم والاعتراف بأولوية الاهتمام بالأبناء.

• أن يكون لهم الحق الكامل للوصول الى نظام التعليم الرسمي لأبنائهم على أساس احتياجاتهم ومواهبهم والتمتع بجميع المزايا وبالتالي يجب على الآباء الالتزام كشركاء فى التعليم فى مدارس أبنائهم.

- الوصول الى جميع المعلومات فى المؤسسات التعليمية ذات الصلة بأبنائهم وبالتالي إعطاء جميع المعلومات الخاصة بأبنائهم للمؤسسة لتحقيق أهداف العملية التعليمية.
- خيار التعليم هى الأقرب إلى قناعاتهم والقيم هى الشيء العزيز فى تربية أبنائهم لذلك يجب الحصول على التعليم واعتباره حق لأبنائهم.
- أن يكون لها تواجد حيوي فى مدارس أبنائها باعتبارها جزء من المجتمع المدني والمشاركة فى تنفيذ السياسة الخاصة بالعملية التعليمية.

وبذلك يمكن القول بأن تجربة مجالس الآباء والمعلمين تعكس بشكل كبير المفهوم العملي لمشاركة الأسر فى العملية التعليمية، ويتضح ذلك جلياً من تنظيمها الذى يضم أولياء أمور ومعلمين ومديرين وغيرهم من الشخصيات العامة. ويعنى ذلك عدم تمركز عملية صنع واتخاذ القرار فى يد إدارة المدرسة، بل صارت عملية تعاونية يسهم فيها جميع أعضاء المجتمع، ضماناً لتحقيق أقصى درجات النفع للطلاب.

ب- المجالس الشعبية المحلية:

إن الإدارة المحلية هى أسلوب إداري بمقتضاه تقسم الدولة إلى وحدات ذات بعد جغرافي محلى، يشرف على إدارة كل منها مجلس شعبي محلى، يتوزع بالمحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى[٤١]؛ وهى أجهزة منتخبة تشارك فى دعم العملية التعليمية وذلك فى حدود ما تحدده القوانين الموضوعة لمسئولياتها واختصاصاتها، كما أن المجالس الشعبية المحلية لديها لجنة خاصة بالتعليم والتي يتم فيها دراسة شئون التعليم على اختلاف أنواعه ومستوياته ومراحله ودراسة جميع مشاكله ومناقشة المسئولين للوصول الى حلول تخدم العملية التعليمية وإزالة جميع العواقب أمامها، ويمتد دور المجالس المحلية فى العملية التعليمية إلى الرقابة والمتابعة والإشراف الذى يكفله قانون الإدارة المحلية[٤٢].

ج- مؤسسات المجتمع المدني:

وهى مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، المتمتعة بالاستقلالية والتي تهدف إلى تقديم الخدمة التطوعية فى شتى المجالات، الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية بغرض تحقيق النفع العام وبعيداً عن تحقيق المكاسب المادية. وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربع مقومات رئيسية [٤٣]:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي وهو بذلك يختلف عن الأسرة أو الجماعة.
- التواجد فى شكل مؤسسات ومنظمات، تحكمها لوائح وقوانين وأسس ثابتة.

- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والأخرين باعتباره ركناً سلوكياً أخلاقياً.
- عدم السعي للوصول الى السلطة، بل هو معين ومساعد للسلطة ومدعم لها.

ومؤسسات المجتمع المدني تعرف على أنها الجمعيات غير الحزبية والتي هدفها ليس الربح المادي وهي غير مرتبطة هيكلياً بالحكومة لكنها تحصل على دعم أو مساندة من الحكومة سواء كانت مادية أو فنية، والمجتمع المدني هو عبارة عن تنظيم تطوعي مستقل عن السلطة، يسعى لتحقيق فوائد متنوعة بالمجتمع، والتي تظهر فى الأدوار الآتية(٤٤):

- دور منافس للسلطة أو معارض لها يسعى إلى تحقيق المصالح لفئة معينة، مثل النقابات وهنا يصبح مفهوم المجتمع المدني مرادفاً لمجموعات المصالح.
- دور وسيط يحاول تقريب وجهات النظر بين الدولة والمجتمع يسعى لتهذيب علاقات المجتمع وسلوكه بالدولة ومنع التحول إلى عنف يمارسه أحد الطرفين ضد الآخر.
- وهو وسيلة توظفها الدولة من أجل التدخل وإدارة بعض مجالات الحياة التي تعجز الدولة عن التدخل فيها بصفة مباشرة، وإما لكثرة انشغالات الحكومة واعتماد النظام اللامركزي في تسيير شئون المجتمع أو لأن قوى المجتمع تمنع ذلك.

والجدير بالذكر أن المجتمع المدني يستمد قوته من أنه يضم مجموعة من مؤسسات تستطيع أن تصنع مناخاً للتعاون والمشاركة بفاعلية مع المتغيرات فى السياق المحلى المجتمعي، ويشتمل هذا القطاع على مجموعة متنوعة كالتالي:

(١) الجمعيات الأهلية: إن النشاط الأهلي يعتمد على الجهود التطوعية للأفراد والجماعات، ويتميز بأنه عمل إنساني تطوعي ويعمل على مواجهة احتياجات الجماهير، وحل مشاكلهم بالحلول الذاتية واعتمادهم على أنفسهم فى حل هذه المشكلات دون الانتظار لتدخل الدولة. كما أنها لديها القدرة على التجميع بين فئات وشرائح المجتمع من خلال أنشطتها المتعددة والمتنوعة حيث تتلاقى الأفكار والنوايا والتطلعات وفق مشروعات وبرامج تخدم المجتمع، تتنوع دور الجمعيات بداية من المشروعات الخيرية الاجتماعية والتي تتبنى مشروعات تعليمية وصحية واجتماعية حتى المشروعات الاقتصادية(٤٥).

(٢) الأحزاب السياسية: التعليم ليس عملاً تربوياً فحسب بل هو عمل سياسي في المقام الأول؛ لذا فليس غريباً أن تكون سياسة التعليم في مجتمع ما انعكاساً لنظامه السياسي وما يتضمنه من قيم وفلسفات وايدولوجيات. فالإدارة التعليمية ترتبط بالسياسة العامة للدولة، واتجاهاتها وتشريعاتها وأجهزة الدولة المختلفة. ومرجع ذلك أهمية التعليم، واعتباره أمراً حيوياً لا يقل أهمية عن أي مجال آخر في المجتمع، ويترتب على ذلك أن اختلاف التيارات السياسية والحزبية، يؤثر

بصورة مباشرة علي الإدارة التعليمية- لاسيما إذا كان الحكم علي النمط الديمقراطي الذي يُمكن مختلف الأحزاب من الوصول لرئاسة الدولة، فهناك دول تنبع السلطة فيها من الشعب، والحكومة لا تتخذ فيها أية قرارات- إلا بموافقة الشعب عن طريق ممثليه، وهناك دول أخري تركز السلطة في يدها، وتسلب الشعب كل حقوقه، والسلطة تكون مركزة في يد الحاكم، أو حزب واحد [٤٦].

وهناك دول ديموقراطية تسمح للإدارة المركزية للتعليم بإشراك السلطات المحلية والهيئات المجتمعية، وهناك دول تؤمن بالتعدد وتقوم إدارة التعليم فيها علي أساس اللامركزية، فتؤمن بحرية الاختيار، واختلاف الأفراد في القدرات والاستعدادات. وهذا يوضح أن النظام السياسي في المجتمع يؤثر على اتجاهاته التربوية ونظم إدارته، حيث أن لكل نظام سياسي متطلبات وتحديات أمامه في الوقت الحالي وفى المستقبل[٤٧].

(٣) نقابة المهن التعليمية: تعتبر من أكثر النقابات التى تهتم بكل ما يتعلق بالعملية التعليمية، فهي تقوم بدورها فى دعم العملية التعليمية والارتقاء بمستوى المعلمين؛ من خلال رفع المستوى الثقافي والكفايات المهنية لأعضائها، كذلك فهي تشجع التأليف والتطور العلمي وربط البحوث باحتياجات المجتمع ومشكلاته [٤٨].

(٤) جمعيات رجال الأعمال: يستمد رجال الأعمال قوتهم من خلال امتلاكهم القوة الاقتصادية، وقدرتهم على تقديم التبرعات المالية والعينية للطلاب محدودي الدخل، والمساهمة فى تنفيذ بعض الأنشطة التى تقوم بها المدرسة[٤٩].

وبذلك تكمن قوة مؤسسات المجتمع المدني في أداء الخدمات بصورة أكثر قوة وأسرع وقت ودون الحاجة إلى قوانين مكتوبة، وفى التحرر من قيود الدول وبيروقراطيتها التي تضعف قدرتها على أداء الخدمات المطلوبة بالسرعة المطلوبة، علاوة على تجميع المصالح المشتركة لأبناء المجتمع الواحد، وإفراز القيادات الجديدة، وإشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية، وتنمية للمهارات، وإكساباً للعلوم، وتفاعلاً مع الآخرين بمنهجية ومنطقية. وبذلك كان لابد من تحسين الوعى بقيمة التعليم لمؤسسات المجتمع نظراً لقيمته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات المحلية والأسر.

د- الجامعات:

وتمثل الجامعات قوة اجتماعية هائلة قادرة على إحداث تغييرات بعيدة المدى فى البناء الحضاري للمجتمع، فضلاً عن كونها قوة اقتصادية كبرى؛ باعتبارها استثماراً لأعلى ما لدى الأمم من موارد، وهى ثرواتها البشرية[٥٠]. لذلك يقع على عاتق الجامعات مهمة النهوض بتلك الكوادر

واستثمار هذه الثروات البشرية من خلال مهمتي التدريس والبحث العلمي التى من شأنهم العمل على تدريس وتبنى مشكلات مجتمع وايجاد الحلول المناسبة فى ضوء متغيرات عالمية مستمرة تدعو الى سرعة حل تلك المشاكل لمواكبة التقدم السريع والهائل للمنظمة التعليمية فى دول العالم المتقدمة(٥١).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن المجتمع بمؤسساته المختلفة، أصبح لا غنى عنه فى العملية التعليمية لأن المدرسة جزء من مجتمع أكبر، تتأثر به ويتأثر بها لذلك يجب العمل على تشجيع المحيط المجتمعي لكل مدرسة بشتى الطرق للنهوض بالعملية التعليمية والمساعدة على توفير تعليم جيد. كما أن الحوار بين جميع الأطراف التى تهتم بالتعليم وإيجاد مناخ تشاركي بينها، يعمل على تقليل الفجوة بين مؤسسات المجتمع، للوصول إلى حلول تخدم العملية التعليمية وأيضاً جعل المجتمع على دراية بأهم المستجدات والمشكلات التى تعويق العملية التعليمية للطلاب والعمل على حلها بشكل سليم. وبذلك فقد أصبحت المشاركة أمراً حتمياً وضرورة ملحة للمدارس، لذلك يجب جذب الأطراف المعنية بالتعليم ومؤسسات المجتمع المختلفة للنهوض بالتعليم واقتسام ثمار تلك العملية من التنمية الاقتصادية.

٤– مجالات المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني:

رغم تعدد الأفكار والرؤى بين الباحثين والمفكرين حول مجالات وصور المشاركة المجتمعية في التعليم وفى الإدارة المدرسية، إلا أنه يمكن عرض ما اتفق عليه معظم الباحثين في كثير من الأدبيات التى تناولت أهم المجالات الرئيسة للمشاركة المجتمعية في التعليم، وذلك كما يلى:

أ– المشاركة فى التخطيط المدرسي:

التخطيط هو عملية تحديد الاحتياجات وصياغة الأهداف واختيار الطرق والوسائل التى تعمل على تحقيق الأهداف وصولاً الى القرارات المناسبة للعملية التعليمية. ولعل التنمية أصبحت مرتبطة بمفهوم التخطيط، فالتخطيط هو الأسلوب العلمي المنظم لتحقيق الجودة الشاملة فى أقصر وقت ممكن، ومما لا شك فيه، أن التغيرات الهيكلية وحجم مجهودات التنمية وتعقد السياسات الاقتصادية، تجعل أستخدم اسلوب التخطيط القومي الشامل أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن هذا الأسلوب يتيح اختيار الأهداف المحددة بوضوح، وكذا أنسب الوسائل لتحقيق الأهداف المحددة، ويعد التخطيط محاولة لصياغة المستقبل فى ضوء دروس الحاضر، وما ترتب فيه من تراث للماضي(٥٢).

ب- المشاركة فى صنع القرارات المدرسية واتخاذها:

تعتبر المشاركة فى صنع القرار تتم من خلال فرز لعناصر فعالة تغذى أطراف المشاركة المجتمعية، ومن ثم فان مساهمة الأسرة وكل مؤسسات المجتمع المدني والمجالس الشعبية المحلية مع المدارس فى اتخاذ القرارات يسهم فى تقديم الحلول لمشكلاتها التى تعيق أهدافها ومساهمتها الفعالة فى التنمية المجتمعية(٥٣).

ج- المشاركة فى التمويل المدرسي:

يعد تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، وتختلف نفقات التعليم من بلد لأخر باختلاف الإمكانات الاقتصادية والموارد المالية المتاحة ونظرة المجتمع وفلسفته فى من يتحمل نفقات التعليم. وفى الحقيقة أن نفقات التعليم فى جميع الدول تشكل عبئاً على ميزانياتها التى تستحوذ على جزء غير يسير من الدخل الوطني ومن نفقاته الجارية، وهذا أكثر وضوحاً فى الدول النامية التى تخصص نسبة مهمة من ميزانيتها الوطنية للتعليم ومع ذلك لا تكفى لتحقيق أهدافها التى تسعى إليها لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم. لذلك يعتبر الجانب التمويلي لتلك الدول من أكبر التحديات التى تواجهها بجانب ضعف دخول مواطنيها ومع بعض المواقف السلبية من جانب المجتمع المحلى فى العملية التعليمية (٥٤).

والتمويل من خلال المشاركة المجتمعية لا يعني فقط مجرد توافر إمكانات لشراء احتياجات المدرسة، وعقد الدورات التدريبية والمؤتمرات، إنما يعني توفير سلطة اتخاذ القرار المستقل حول الإنفاق وتوزيع الموارد، ودور السلطات المحلية أساسي لتهيئة وتوفير الإطار القانوني لمساعدة المدارس علي توفير مواردها الذاتية وبما يتيح الحرية والاستقلالية التامة لها في استخدام مواردها، وتكون مسئولة أمام الآباء عن طريقة استخدام الموارد وتوظيفها، وفي نفس الوقت تعمل السلطة التعليمية المحلية علي مساعدة المدرسة من خلال موارد ثابتة قائمة علي تقديرات سليمة لكافة الأمور من تكاليف ومصروفات لتحسين العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة، وتحرر المدرسة من قيود النظم الإدارية والمالية وتعمل علي تفعيل أدوار ومهام المجالس المدرسية لتكون صاحبة القرار في كل ما يخص العملية التعليمية ومؤسساتها دون تدخل أو ضغط من السلطة المركزية(٥٥).

ثالثاً: نماذج المشاركة المجتمعية في التعليم الفني بالولايات المتحدة الأمريكية:

لقد عمل العمل دستور الولايات المتحدة الأمريكية علي حذف التربية من قائمة مسئوليات السلطة الفيدرالية، وذلك لعدم المساس بالاستقلال الذاتي للولايات، وترك الحرية لكل ولاية لإقامة

نظامها التربوي الخاص بها، وعل الرغم من أن جميع الولايات قد اشتملت دساتيرها شرط التربية؛ إلا أنها في الواقع سلمت المسئوليات إلي السلطات المحلية، وتعد الإدارة المحلية فيما يتعلق بالشئون التربوية تقليداً تاريخياً بأمريكا أقامه المستوطنون الأوائل، ولقد سارت عليه الولايات الأمريكية كلها حتى الوقت الراهن مع الاستعانة بهيئات المجتمع المحلى ورجاله من المعنيين بشئون التعليم في إدارة التعليم وتطويره داخل المدارس بحسب طبيعة وظروف كل ولاية من الولايات الأمريكية (٥٦).

ويتم تناول نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني بالولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للعناصر التالية:

١- إدارة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

يؤمن الأمريكيون بأن الديموقراطية تعني تفويض السلطات؛ لذا كان تمسكهم باللامركزية ليرسوا قواعد الديموقراطية والحرية علي أساس سليم، فقد نص التعديل الأخير من الدستور الأمريكي لسنة ١٩٧١م علي أن السلطات الغير واردة أو منه عنها في الدستور علي أنها من اختصاص الحكومة الفيدرالية تصبح تلقائياً من اختصاص الولايات المحلية؛ ونتيجة لان الدستور لم يرد فيه ذكر التعليم؛ فمسئوليته من حيث الإدارة والتمويل والتنظيم مسئولية الولايات واختصاصاتها ومع ذلك فإن الحكومة الفيدرالية تمنح بلايين الدولارات للولايات من أجل المشاريع التربوية. وبذلك لا توجد سلطة مركزية تشرف علي التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ذلك يتفق مع الحق المستمد من الدستور الأمريكي والذي يعطي لكل ولاية الحق في الإشراف علي التعليم داخل حدودها، وذلك حسب سلم تعليمي يشترك فيه الجميع، وبمقتضاه ينتقل التلميذ من مرحلة إلي أخري أعلي(٥٧).

وتمثل الإدارة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه اللامركزي، حيث تعد مسئولية التعليم من اختصاصات الولايات، فالأمريكيون يؤمنون بأن الديموقراطية تعني تفويض السلطات، وقد ظهر ذلك واضحا في دستورهم والذي لم يحدد مسئولية الحكومة الفيدرالية تجاه التعليم فليس لها سلطة اتخاذ القرارات أو تحديد سياسة قومية للتعليم تلتزم بها حكومات الولايات. وتنص الدساتير الخاصة بالولايات أن إدارة التعليم وتنظيمه من مسئولية حكومة الولاية؛ لذا أنشئت كل ولاية مجلسها التعليمي الخاص وفوضت الإدارات التعليمية المحلية بها سلطة تنظيم التعليم في المدارس الواقعة في حدودها، وأصبح من حق كل ولاية أن ترفض أو تقبل ما تقدمه الحكومة الفيدرالية من مساعدات أو ما تقترحه من برامج لتطوير التعليم؛ مما جعل التعليم الأمريكي يتميز بالتنوع والمرونة، ولا تسير نظمه علي نظام واحد، ولا تتشابه في مستواها ونوعها

في أي منطقة من المناطق(٥٨).

ومن الاتجاهات الإصلاحية الحديثة في التعليم الأمريكي، إعطاء مزيد من السلطات للمدارس بما في ذلك الحرية في اتخاذ القرارات التي تمكنها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية، ويسمي هذا النظام بالإدارة علي مستوي المدرسة، ويقوم علي الإدارة الجماعية التي تتشكل من مجلس إدارة المدرسة، وتضم مدير المدرسة ووكيلها والمعلمين الأوائل وممثلين عن الآباء والمجتمع الخارجي، ويتولى هذا المجلس الإشراف علي تصريف السياسة العامة للمدرسة والرقابة علي مصروفاتها والنظر في أمور تحسين برامجها التعليمية، وهذا النظام لا يتيح للناظر الانفراد بأي سلطة وإنما يستمد سلطاته من توجيهات مجلس الإدارة ويقوم عادة بتصريف الأعمال اليومية الروتينية (٥٩).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن أهم ما تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية هو تركيز السلطات التعليمية في يد الولايات وذلك وفقا لأحكام الدستور، فقد أعطيت الولايات سلطات وصلاحيات الإشراف علي التعليم الابتدائي والثانوي من الناحية الفعلية للمناطق التعليمية.

٢- أطراف المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني في الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد صدور تقرير أمة في خطر عام ١٩٨٣م، انطلقت النداءات من أجل إصلاح التعليم والذي يتطلب مزيداً من الأموال- إلا أن المنح الفيدرالية المقدمة للتعليم قد زادت في مجالات أخري علي حساب التعليم، وكان المتوقع في هذا الوقت أن تعمل مصادر الدعم في الدولة وفي المجتمع المحلي علي تغطية هذا النقص، ومن هذا المنطلق أدركت الشركات والمؤسسات الصناعية والتعليمية والآباء والمواطنون في المجتمع أهمية المشاركة لتكوين مجتمع أفضل ولبناء قوة عمل حديثة وعلي مستوي عال من الجودة، حيث ظهرت المشاركة المجتمعية بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي في أنماط عدة، والهدف من هذه المشاركة مساعدة بعضهم البعض في تربية الأبناء تربية صحيحة، وفيما يلي عرض لكل طرف من أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم الأمريكي(٦٠):

أ- الوالدين: ويتم ذلك عن طريق قيام المدارس بتنظيم وتصميم طرق فعالة للاتصال بالوالدين توضح برامجها التعليمية وأنشطتها وتعرفهم بمدي تقدم أبنائهم أو العكس، كما تعمل أيضاً علي تشجيع الأسر علي الاشتراك في عملية المتابعة والتقييم، وتقديم هدايا رمزية لطلابها المتفوقين كجوائز مما يشجع علي التنافس وزيادة نسبة الحضور، كما تقوم كثير من المدارس بتزويد الأسر بالمعلومات والأفكار وطرق مساعدة الطلاب في المنازل، وذلك عن الأنشطة المتعلقة بالمناهج

الدراسية.

ب– المتطوعين من أبناء المجتمع: وهذا يتم عن طريق تشجيع المدارس للتطوع من قبل رجال الأعمال والأثرياء وأصحاب المساهمات والهبات والعطايا، وذلك للمشاركة في تنظيم المساعدات والتدعيم للفصول وأعمال المدارس وأنشطتها ووظائفها وأنشطة الطلاب.

ج– منظمات المجتمع المحلي: يسهل هذا النمط التعاون والتفاعل بين المدارس والأسر والمنظمات والوكالات في المجتمع المحلي، للاتفاق علي الأهداف عموماً، فالتعاون هنا يكون مزدوجاً بين المدارس من جهة ومنظمات المجتمع وشركاته ومصانعه من جهة أخرى، وذلك في مجالات عدة من أهمها برامج التدريب المهني والإثراء الثقافي والوعى البيئي..... الخ.

٣– نماذج تطبيقية للمشاركة المجتمعية بالتعليم الفني في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتعدد النماذج التطبيقية المشاركة المجتمعية في التعليم الأمريكي بصفة عامة، والتعليم الفني منه بصفة خاصة، ويظهر ذلك في النماذج التالية:

أ– نموذج المشاركة المجتمعية في كلارمونت Clermont :

وهذا النموذج من المشاركات عبارة عن اتفاق متبادل بين إدارات الكليات واتحاد مجلس التعليم في ولاية آيوا Iowa لزيادة التعاون بين كليات الولاية (بشكل منفرد أو جماعي) ومدارس اتحاد مدارس الولاية. ولقد تمثل الهدف من هذا النموذج فى الالتزام بتحسين وتطوير عمليات التعليم والمشاركة في الأنشطة المشتركة والمفيدة بشكل متبادل بين كليات الولاية واتحاد المدارس بالولاية. بينما تمثلت أهم الأولويات المتعلقة بنموذج المشاركة، فيما يلى[٦١]:

- تحسين الاتصال بين إدارة الكلية وإدارة منطقة المدارس.
- توسيع جهود المشاركة وعلاقاتها.
- استمرار التوجيه وزيارة الحرم الجامعي.
- متابعة مبادرات المنح التعاونية.
- التوسع في التعاون العلمي، وترقية جهود التعليم الصحي، وتحسين الأنشطة المستمرة.

ولقد حدد هذا النموذج للمشاركة المجتمعية جملة من الفوائد والعوائد لكل من المجتمع المحلي، والكليات، واتحاد المدارس في الولاية، ويظهر ذلك فيما يلى[٦٢]:

(١) فيما يتعلق بالمجتمع المحلي:

تتمثل أهم الفوائد والعوائد فى في تزويد المجتمع المحلى بقيادات المستقبل في الأجيال القادمة.

(٢) وفيما يتعلق الكليات:

تتمثل الفوائد والعوائد فيما يلى:

- **تحسين التطور التربوي والنمو المهني للطلاب وذلك بتزويدهم بالمعلومات عن برامج التعليم .**
- **إعطاء الفرصة للطلاب للممارسة والبحث في تطوير الطلاب من خلال علم النفس والنصيحة داخل الفصول الدراسية.**
- **زيادة فرص الدراسة لطلاب الكلية.**
- **التجربة الشخصية لتعليم الطلاب داخل الفصول، وزيادة فرص توجيهم داخل المدرسة وتفاعلهم مع المدربين لتحقيق النمو المهني والشخصي لطلاب الكلية.**
- **تقديم فرص الزمالة التدريبية لطلاب الكلية.**

(٣) وفيما يتعلق باتحاد المدارس في الولاية:

تتمثل الفوائد والعوائد، فيما يلى:

- **زيادة وصول مصادر الكلية من خلال البرامج التالية (خدمات تطوع الطلاب بالكليات- الاشتراك في برامج الكليات المختلفة- استخدام التقنية في التعليم- الاستفادة من المكتبة).**
- **يعرض الطلاب لبيئة الكليات ورؤية ما هو متوقع لهم.**
- **تعزيز المناخ الأكاديمي البارع في التعليم العام.**
- **التزود بالوسائل والتسهيلات غير المتاحة مثل المسارح، قاعات الاجتماعات والاستماع.**
- **تحسين النمو المهني من خلال التفاعل مع الكلية.**

ب- نموذج مدرسة بوسطن الثانوية Boston High School Renewal:

ارتكزت المشاركة المجتمعية فى مدرسة بوسطن الثانوية منذ عام ٢٠٠٣ على تقسيم المدرسة إلى مجموعة من المدارس الصغيرة والتي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية، الرؤى الواضحة، الموارد المتجددة والمرنة، التعليم المتفرد، فقد أعيد تصميم هذه المدارس من أجل تقديم خدمة تعليمية ممتازة لجميع الطلاب، وتم ربط هذه المدارس من خلال شبكة عمل يمكن من خلالها تبادل الخبرات والمعلومات التي تساعد على تنمية مهارات الطلاب وتجعلهم معتمدين على أنفسهم في عملية التعليم والتدريب، ومن أجل ذلك عقدت مدارس بوسطن الصغيرة أنماط من التعاون مع كل من(٦٣):

- **مجلس بوسطن للصناعة الخاصة : Boston Private Industry Council والذي يمد هذه المدارس بفرص تدريب وتعلم واسعة للطلاب.**

- مركز التعلم التعاوني : The Center Of Collaborative Education والذي يشارك في تصميم وتنفيذ وتطوير وتحسين المدارس الصغيرة و إمدادهم بفرص التنمية المهنية.

ج- نموذج مدارس المجتمع Community Engagement Model

يركز هذا النموذج على خدمة منظمات المجتمع للطلاب وتحسين جهود الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في خدمة المدرسة وإمدادها بالدعم الكافي حيث يقوم على مبادئ أساسية وهي(٦٤)

- مشاركة منظمات المجتمع.
- تدعيم أولياء الأمور والمجتمع للمدرسة وبرامجها.
- المشاركة الفعلية لأولياء الأمور في البرامج الأكاديمية التي تقدم للطلاب.

حيث تؤكد هذه المدارس أن كل طالب يستطيع أن ينجز ويحقق مستويات عالية في بيئة أكاديمية تنمي مهارات وكفايات الطلاب وتطبق العديد من الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها التدعيم والمشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المحلي وأولياء الأمور، وذلك من خلال تطبيق فكرة الخبير الإلكترونيExpert Telementoring، وهذه الفكرة تعد إحدى الطرق الهامة لإكساب طلاب المدارس الثانوية ما يحتاجونه من مهارات ومعرفة أكاديمية وحياتية، فالخبير الإلكتروني هو شخص ذو خبرة تعليمية كبيرة ويكون محل ثقة ويتميز بالكفاءة التعليمية في جميع المواقف حيث أنه يقوم بتوجيه الطلاب عن بعد عبر الـ "Online" كما أنه يعمل بدور الوسيط بين المعلمين والطلاب حيث أنه يمدهم بكافة المعلومات والمهارات التي يحتاجونها مما يقلل العبء الواقع على المعلمين(٦٥).

د- نموذج المشاركة المجتمعية في لوس انجلوس :

هذه المشاركات تم تأسيسها عام ١٩٨٤م بين منظمات مجتمع لوس انجلوس وهي المجتمع المحلي، وقادة التعليم وذلك لتقديم تعليم عال الجودة لطلاب الولاية، وتتضمن هذا النموذج مبادرات عدة أهمها مبادرة التعلم الخدميService Learning، وهو من اهم انماط التعلم التى تعمل على ربط المعرفة الأكاديمية لطلاب المدارس الثانوية الفنية بالخبرة العملية للعمل، فالطلاب يقضون عادة ١٢عاماً في التعليم دون أن تكون لديهم أي فكرة عن نوع المهنة التي يرغبون في الالتحاق بها أو كيف يحققون أهدافهم المهنية، حيث أن معظم الطلاب لا يدركون العلاقة بين التعليم في المدرسة والحياة العملية. ومن هنا ظهر التعلم الخدمي كأحد الطرق التي تساعد على تنمية الطلاب وفهمهم للمهن المتاحة من خلال تعاون المدرسة مع منظمات الأعمال المحلية التي تمدهم بالفرص العملية المتوافرة، حيث يشترك الطلاب في برامج التعلم الخدمي والتي يقوم

فيها المرشدون المقيمون داخل المدرسة بتوضيح المهام المرتبطة بكل مهنة والمهارات الحالية والمستقبلية التي تحتاجها(٦٦).

ولقد لزم لنجاح أسلوب التعلم الخدمي توافر ما يلى(٦٧):

- الإعداد والتدريب الجيد للمعلمين: حيث يتطلب ذلك إعداد الطلاب المعلمين، بكلية التربية على كيفية ربط المناهج النظرية بالجوانب العملية، بالإضافة تنمية المعلمين في فرق لتمكينهم من استخدام طرق جديدة في تدريس التعلم الخدمي وكيفية دمجه مع المناهج.
- المشاركة: حيث إن تعاون رجال الأعمال والعاملين بمنظمات المجتمع المختلفة تتيح التدريب النظري والعملي للطلاب باعتبارهم خبراء في المجالات المختلفة.
- دمج التعليم الخدمي مع المناهج: واعتباره جزء أساسي من المناهج بحيث تتضمن المناهج المهارات الأساسية للمهن المختلفة في المجتمع.
- التمويل: حيث يتطلب التعليم الخدمي تحقيق موارد محددة في الميزانية للأنشطة والممارسات المختلفة المتعلقة بالتعلم الخدمي.

٤- أوجه الافادة من نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الفني في الولايات المتحدة الأمريكية:

من خلال تحليل نماذج المشاركة المجتمعية بالتعليم الأمريكي أمكن استخلاص أبرز مواطن القوة في هذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

أ. أهمية مشاركة الإدارات التعليمية على المستوى المحلى لكل ولاية وتعاونها مع المدارس، حيث ساعد ذلك على تغير دور وزارة التعليم وممارستها من خلال ما يلي(٦٨):

- تحويل مسئولية التخطيط التعليمي والقرارات المالية إلى المدرسة.
- تكوين فريق تخطيط مدرسي يكون هو أساس صنع القرارات.
- وضع إطار وأدوات من أجل تخطيط تعليمي متمركز حول المدرسة.
- تنمية قدرات الإدارة المدرسية نحو صنع نظام عمل يقود الأداء.

ب- أهمية المشاركة المجتمعية في تحسين نظم العمل وتوفير التقنية اللازمة لأداء الأعمال داخل المدارس:

حيث استطاعت كثير من المدارس الثانوية عن طريق المشاركة المجتمعية أن تطوير من نظم وأساليب أدائها وتنمية العمل بداخلها من خلال فرق صغيرة توجه نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة، هذه الفرق والتي يطلق عليها الفرق الموجهة ذاتياً Self Directed Teams- والتي قد تطلق عليها بعض الأدبيات الفرق المدارة ذاتياً Self-Management

Teams، أو جماعات العمل المستقلة ذاتي Autonomous Work Groups، أو فرق الأداء المرتفع High Performance Teams – هي فرق تقوم بما يلى[٦٩]:

- وضع مهام مستقبلية متكاملة.
- الاشتراك في صنع القرارات.
- حل المشكلات المرتبطة بالعمل.
- تصميم الكيفية التي يتم بها أداء الأعمال ووضع جدول زمني بها.
- استخدم التكنولوجيا الحديثة لإنجاز العمل بجودة عالية.

ويتطلب إنجاز الأعمال داخل هذه الفرق استخدام تكنولوجيا الكمبيوتر والتي تمكن الإدارة المدرسية من إعداد القرارات، وعرضها ونشرها بسرعة بالإضافة إلى سرعة عقد الاجتماعات ووضع الجداول المدرسية والتدريب عليها، وبجانب استخدام الإدارة المدرسية للكمبيوتر لإنجاز أعمالها فإنها تقوم بتحفيز المعلمين والطلاب على استخدامه، ليس فقط لإنجاز العمل ولكن لاكتساب المعرفة المستمرة في ظل مجتمع يركز بالدرجة الأولى على عمالة المعرفة، لذلك فان محو الأمية الكمبيوترية Computer Literacy يعد أحد المحددات الأساسية التي تسعى القيادة المدرسية المبدعة داخل المدرسة الثانوية لتحقيقه من إنجاز الأعمال بكفاءة عالية، حيث أن التنور الكمبيوتري يتمثل في امتلاك مهارات الفهم الأساسية للكمبيوتر، وكيف يمكن استخدامه كمورد وفهم البرامج الخاصة به Software ومكوناته الأساسية Hardware وأخلاقيات استخدامه [٧٠].

ج– أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الاستقلالية المالية للمدارس:

تمكنت كثير من المدارس عن طريق المشاركة المجتمعية الفعالة من إعادة توزيع بنود الميزانية لربط الأجر والمكافآت بالأداء، مما يساعد على تحقيق التحسين المستمر في الأداء المدرسي والوصول إلى المعايير الموضوعة، وذلك من خلال التوجه نحو تطبيق ما يعرف بـ School Based–Budgeting، حيث أن الميزانية المتمركزة حول المدرسة تعطى مجلس الإدارة المدرسي المزيد من التحكم والمرونة في استخدام الموارد المتاحة وحسن استغلالها لتحسين مستوى أداء الطالب[٧١].

وتسعى الميزانية القائمة على المدرسة إلى توجيه الموارد المالية لمقابلة احتياجات الطلاب، حيث يكون للإدارة المدرسية الحرية في تعيين جزء من المدرسين وقت كامل وجزء آخر بعض الوقت وذلك بالنسبة للمواد التي يكون بها عجز، كما يرتبط الأجر دائما بالأداء وهو ما يعرف الميزانية التمركز حول الأداء budgeting Performance–based مما يساعد على

تحسين أداء المعلمين، حيث تقوم الإدارة المدرسية بوضع معايير للأداء ويسعى الجميع نحو مقابلتها ، مما ينتج عنه ليس فقط تحسين مستوى أداء العمل للمعلمين ولكن مستوى الأداء المدرسي ككل(٧٢).

د- أهمية المشاركة المجتمعية في تنفيذ أنشطة وبرامج التنمية المهنية للكوادر التعليمية:

استطاعت المدارس الامريكية الاستفادة من تعاونها ومشاركتها للجامعات ومنظمات المجتمع في تحقيق التنمية المهنية اللازمة للعاملين سواء في النواحي المالية، من أجل الإعداد الجيد للميزانية، أو في النواحي المهنية لتحقيق مستوى الأداء المرغوب فيه، وهو ما انعكس على زيادة الفاعلية التنظيمية والإنتاجية لكثير من المدارس بشكل عام.

هـ- أهمية دور المشاركة المجتمعية في إقامة نظام محاسبية مجتمعية على النتائج:

وهذا النظام يكون من خلال خطة محاسبية مدرسية للعاملين داخل المدرسة، تضع معدل نتائج سنوي للمدرسة يتحقق من خلاله أداء الطالب، بالإضافة إلى أن هذا النظام يتيح علاوات للمعلمين وفريق العمل المدرسي الذي حقق أعلى أداء للمدرسة، كما أنه يدعم الأفراد ذو مستوى الأداء المنخفض وبهذه الطريقة فإن المدرسة تسعى إلى تحسين أداء جميع العاملين(٧٣).

رابعاً: واقع المشاركة المجتمعية فى التعليم الفني التجاري بمصر نظرياً:

يعد التعليم الفني في مصر أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، باعتباره عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية، فهو دعامة هامة من دعامات منظومة التعليم، حيث يستفيد عدد كبير من الطلاب، موزعين على أربعة أنواع من المدارس الثانوية الفنية هى: (التجارى والفندقي والزراعي والصناعي)، تضم نحو ٢٢٠ تخصصاً فنياً من التخصصات التى تخدم كافة هذه المجالات، لذلك كان التعليم الفنى هو المنوط به إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

لقد شهد التعليم الفنى إقبالاً شديداً في أعقاب ثورة يونيو وحتى الآن، حيث يستوعب التعليم الفنى حالياً أكثر من نصف الطلاب بالمرحلة الثانوية، حيث بلغ إجمالي عدد المقبولين فى التعليم الثانوي (عام وفنى) فى العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو٢.٩٥٢.٦١٨ طالباً وطالبة، منهم نحو ١.٦٢٨.١٧٨ طالباً وطالبة بالتعليم الفنى، وارتفع هذا العدد ليصل إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم الفني خلال عام٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ١.٧١٠.٥٨٦ مليون طالب وطالبة، موزعين كما يلى(٧٤):

- بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوي الصناعي عدد ٨٤٣٨٠٠ طالباً وطالبة، بنسبة ٤٩.٤٪ من

جملة الطلاب فى التعليم الثانوي الفنى.

- بلغ عدد الطلاب بالثانوي الزراعي عدد ١٨٧٩٩٧ طالباً وطالبة، بنسبة ١١٪ من إجمالي الطلاب بالتعليم الفنى.
- بلغ عدد الطلاب بالثانوي التجارى عدد ٦٢٠٥٢٨ طالباً وطالبة، بنسبة ٣٦.٢٪ من إجمالي الطلاب بالتعليم الفنى.
- بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوي الفندقي عدد ٥٨٣٦١ طالباً وطالبة، بنسبة ٣.٤٪ من إجمالي الطلاب بالتعليم الفنى.

ويشير الواقع الراهن إلى أن التعليم الفنى بأنواعه المختلفة، لم يعد يحظى بالتقدير الاجتماعي المطلوب نظراً لقلة الفرص أمام خريجيه للالتحاق بالجامعات، لذلك تعمل وزارة التربية والتعليم الآن على إنشاء ما يسمى بالجامعة التكنولوجية، بحيث يكون روافدها ومصادرها هم طلاب مدارس التعليم الفني، مما يفتح المجال أمامهم فى استكمال دراستهم فى كليات، تسهم فى توفير احتياجات سوق العمل(٧٥).

وإدراكاً من الدولة لدور التعليم الفنى المحوري فى تحقيق التنمية، فقد أطلقت وزارة التربية والتعليم رؤية جديدة لتطوير التعليم الفنى في مصر مع بداية عام ٢٠١٨، حيث تنطلق رؤية التطوير الجديدة للتعليم الفنى من كونه ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدراً من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله، وتنفيذه على الوجه الأكمل، وينقسم التعليم الفني إلي ثلاثة نوعيات (تجاري وفندقي– زراعي– صناعي)

وتظهر ملامح منظومة التطوير الجديدة للتعليم الفنى، فيما يلى(٧٦): " تطوير التعليم الفني ليكون أساس التنمية التكنولوجية وبما يوافق المعايير الأكاديمية اللازمة للارتقاء بجودته حتى تتم مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن في الوقت الراهن".

ولقد تضمن رؤية التطوير على أربعة محاور رئيسة، هى:

- المدرسة ووسائل التعليم داخلها من ورش ومعدات .
- البرنامج الدراسي ويشمل المنهج وبرامج التدريب.
- المعلم وتنمية مهاراته.
- الشراكة بين وزارة التعليم وأصحاب سوق العمل لتوفير الاحتياجات المطلوبة والعمالة الماهرة.

وتتمثل رسالة التعليم الفني وفقاً لمنظومة التطوير الجديدة في : " إعداد الفني المتطور المناسب والمطلوب لسوق العمل الداخلي والخارجي في المجالات التجارية والزراعية والصناعية".

وتتمثل أهداف التعليم الفنى وفقاً للمنظومة الجديد المستهدفة، ما يلى:

- استكمال الإعداد الإنساني للطلاب ليكونوا مواطنين صالحين لأنفسهم ومجتمعهم.
- إعداد القوى العاملة الفنية المدربة للعمل في أحد المجالات الصناعية أو الزراعية أو التجارية.
- تأهيل الطلاب ليتمكنوا بعد تخرجهم من استمرارية التعلم لرفع مستواهم العلمي والمهني، والارتقاء بالمستوى المهارى في مجالات العمل التخصصية.
- المساهمة في الإنتاج القومي عن طريق تحويل المدارس الفنية إلى وحدات إنتاجية تعليمية تعمل في إطار مشروع رأس المال للمساهمة الفعلية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- إتاحة الفرصة للعمالة المصرية لتحسين مستوياتها المهارية والفنية والثقافية على نظام إلحاق العمالة بالمدارس الفنية من خلال نظام العمال.
- الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المتقدمة في نظمها التعليمية والتعاون معها .

هذا وقد تعددت محاور تطوير التعليم الفني وفقاً لمنظومة التطوير الجديدة، لتشمل ما يلى:

- تطوير الخطط الدراسية والمناهج وطرق التدريس والوسائل والتقويم.
- تطوير الأبنية المدرسية.
- تدريب المعلمين والإداريين واستكمال الهياكل التعليمية والإدارية.
- توفير التمويل اللازم.
- الارتباط بالمجتمع وتحسين النظرة إلى التعليم الفني.
- الربط بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل.
- تطبيق نظام الإرشاد والتوجيه المهني.

وفيما يخص التعليم التجارى فهو يمثل أحد فروع التعليم الفنى الذى يساعد فى إعداد القوى البشرية العاملة المدربة تدريبا جيداً لمواجهة احتياجات سوق العمل والتعليم التجارى فى تطور مستمر ومتلاحق فى سباق مع الزمن حتى يمكن مواكبة التقدم المذهل فى التكنولوجيا.

ويهدف التعليم الفنى التجارى في مصر إلى تخريج أفراد ذوى مهارة عالية بما يتوافق مع المعايير الأكاديمية القياسية للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، علاوة على تمكين الطلاب من تكوين قاعدة علمية وثقافية تؤهلهم لمتابعة التطور في مجال مهنتهم والارتقاء بمستواهم الاجتماعي، ومتابعة تدريبهم، وتؤهلهم للقيام بالأعمال الإدارية والمحاسبية، مع تنمية قدرة الطلاب على الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو التكيف بسرعة مع حاجات السوق [٧٧].

ويتم تنظيم التعليم التجارى في ضوء عدد سنوات الدراسة، في نوعين رئيسين، هما كما يلى[٧٨]:

التعليم التجارى نظام السنوات الثلاث:

وهم طلاب يدرسون العلوم التجارية والحاسب الآلي علاوة على المواد الثقافية المختلفة.

وينقسم هؤلاء الطلاب إلى أنماط التعليم التجارى التالية:

- التعليم الفندقي: ويهدف إلى إعداد العمالة الماهرة لمواجهة احتياجات الفنادق، من الأعمال المكتبية المرتبطة بـ (أعمال المطبخ، المطعم، الإشراف الداخلي)
- شعبة الشئون القانونية: وتهدف هذه الشعبة إلى إعداد العمالة الماهرة القادرة على العمل بوزارة العدل والجهات القانونية المختلفة التى يتطلب فيها أن يكون الخريج ملما بالنواحي القانونية المختلفة ولذا فهم يدرسون المواد القانونية المختلفة.
- شعبة المشتريات وأعمال المخازن: وتهدف إلى إعداد العمالة الماهرة والقادرة على العمل فى مجال المشتريات والمخازن.
- شعبة المعاملات التجارية: وتهدف إلى إعداد العمالة الماهرة القادرة على فهم طبيعة المعاملات التجارية المختلفة وأطراف العمل التجارى وخطواته.
- شعبة التأمينات التجارية: وتهدف إلى إعداد العمالة الماهرة القادرة على فهم طبيعة العمل فى مجال التأمين خاصة التأمين التجارى وإعادة التأمين.

التعليم التجارى المتقدم نظام السنوات الخمس:

ويضم هذا النوع الشعب التالية:

- شعبة المصارف: وتهدف إلى إعداد الفنى الأول الذى يستطيع العمل بالمصارف المختلفة.
- شعبة السكرتارية: وتهدف إلى إعداد الفنى الأول الذى يقوم بأعمال السكرتارية ويلبى احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة.
- شعبة التأمينات: وتهدف إلى إعداد الفنى الأول الذى يقوم بأعمال التأمينات المختلفة سواء تأمينات الأشخاص أو الأموال والممتلكات.
- شعبة إدارة الموانئ والخدمات البحرية: وهى نوعية متخصصة وتوجد فى المدارس التى بها موانئ مثل: (بورسعيد– الإسكندرية– السويس– الغردقة – دمياط رأس البر)
- شعبة الشئون الفندقية والخدمات السياحية: وتهدف إلى إعداد فنى أول للعمل فى مجال أعمال الفندقة والخدمات السياحية المختلفة (مطعم – مطبخ – إشراف داخلي – خدمات سياحية)

١– أهداف المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى:

تعتبر المشاركة المجتمعية أحد الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالتعليم، وهي رؤية جديدة للأدوار بين مؤسسات التعليم وبين الأهالي، أو بينها وبين القطاع الخاص، أو بينها وبين المنظمات غير الحكومية، أو بينها وبين المتخصصين أو

ذوي الخبرة وغيرهم، إلي جانب هذا تنطوي المشاركة المجتمعية علي عملية إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية في وزارة التربية التعليم، للربط بين وزارة التربية والتعليم من جهة، وبين الجهات الحكومية الأخرى المعنية بشئون التنمية الاجتماعية علي مستوي المحافظات من جهة أخرى.

وبذلك يتوافق محور المشاركة المجتمعية مع محور اللامركزية ودعم السلطات المحلية للإدارات التعليمية. وفى ضوء ذلك تعدد أهداف المشاركة المجتمعية فى إدارة المدرسة، ومن أهمها ما يلي(٧٩):

- تكوين رأياً عاماً إيجابياً من الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع نحو المدرسة والعملية التعليمية.
- حفز كل من المعلمين والطلاب علي تحسين جودة التعليم والتعلم.
- رفع مستويات الإنجاز الأكاديمي؛ حيث يحقق الطلاب درجات أفضل في مختلف المقررات.
- القضاء علي التسرب في الصفوف الأولي في بعض المراحل في المدارس.
- تطوير معدلات الأداء الطلابي وبخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- رفع الحالة المعنوية للمعلمين، وزيادة الرضا الوظيفي لديهم.

٢- صور المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى في مصر:

تبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة لتشجيع مشاركة المجتمع في التعليم وعملياته، وذلك من خلال المجالس المدرسية والجمعيات الأهلية، ومنظمات رجال الأعمال على المستوى المحلى، أو المستوى الدولي، وفيما يلي عرض للبعض منها:

أ- مجالس الأمناء والآباء والمعلمين:

تعتبر مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بالمدرسة تشكيلاً مجتمعياً؛ للإسهام التطوعي في الجهود التنموية سواء بالرأي أو العمل أو المشورة في الأمور، التي تؤدي إلي المساهمة الإيجابية في إنجاح البرامج التعليمية والاجتماعية بالمدرسة، فنظم التعليم تحتاج إلي مساندة دائمة من المجتمع؛ حتى تتحقق الأهداف القومية للتعليم، وتتمثل أهداف تلك المجالس في المدارس في تحقيق الآتي(٨٠):

- توثيق الصلات بين الآباء والمعلمين وأعضاء المجتمع المحلي في جو يسوده الاحترام المتبادل؛ من أجل دعم العملية التعليمية ورعاية الأبناء.
- العمل على تأصيل الديمقراطية في نفوس الطلاب، وإكسابهم المعلومات والمعارف والقيم الأخلاقية والاتجاهات السليمة التي تساعد علي تعميق روح الانتماء للمجتمع والوطن.

- إبداء الرأي بين المدرسة وأعضاء المجتمع المدني حول أساليب الارتقاء بالعملية التعليمية، والتغلب علي المشكلات والمعوقات التي قد تعترضها.
- تعظيم دور المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، والعمل علي التغلب علي مشاكلها وتحقيق طموحاتها.

ولقد أوضح القرار الوزاري رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٩م، أن تشكيل مجالس الأمناء والآباء والمعلمين على مستوي المدرسة يتم كما يلي: يتكون مجلس الأمناء والآباء والمعلمين علي مستوي المدرسة من خمسة عشر عضواً علي النحو التالي: خمسة أعضاء يمثلون أولياء أمور الطلاب يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العمومية، وخمسة أعضاء من الشخصيات العامة المهتمة بالتعليم يختارهم المحافظ المختص، وثلاثة من معلمي المدرسة ينتخبهم المعلمون في اجتماع الجمعية العمومية ممن ليس لهم أبناء فيها، ومدير المدرسة (المدير التنفيذي للمجلس)، وأقدم الأخصائيين الاجتماعيين بالمدرسة؛ على أن يتولى أعمال أمانة المجلس، ويتم انتخاب رئيس مجلس الأمناء والآباء والمعلمين من بين أعضاء المجلس عدا مدير المدرسة والمعلمين بها، وينعقد المجلس مرة واحدة علي الأقل كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلي ذلك بناءً علي دعوة من رئيسه أو بطلب مكتوب من ثلثي أعضائه، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره عشرة أعضاء علي الأقل، ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين، وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي معه الرئيس، ويقوم المجلس باختيار مراقباً مالياً من بين أعضائه مشهود له بالخبرة في النواحي المالية؛ لمراجعة كافة المستندات والمذكرات المالية واعتمادها من رئيس المجلس [٨١].

هذا وتتنوع اختصاصات ومهام مجالس الأمناء والآباء والمعلمين علي مستوي المدرسة، لتشمل ما يلى [٨٢]:

- المساهمة الفعالة مع إدارة المدرسة في وضع خطة متكاملة لتحقيق أهداف المجلس وتطوير المدرسة في ضوء تلك الأهداف، ومتابعة تنفيذها.
- العمل علي دعم العملية التعليمية وتطويرها وتحديثها بمصادر تمويل غير تقليدية؛ عن طريق الجهود الذاتية للأفراد القادرين ورجال الأعمال.
- العمل علي دعم الأنشطة التربوية المدرسية، ومتابعة تنفيذها؛ من أجل تنمية شخصية الطلاب وقدراتهم علي مواجهة الظواهر السلبية التي يتعرضون لها.
- متابعة أداء الإدارة المدرسية وتحقيق الجودة الشاملة للعملية التعليمية والأنشطة التربوية، والعمل علي توفير الرعاية اللازمة والأنشطة التربوية للفئات الخاصة من الطلاب.
- تعزيز دور المدرسة في خدمة البيئة المحيطة والتعامل مع مشاكلها، ودعم إعداد قاعدة بيانات

بالمدرسة، تشمل شئون الطلبة والعاملين والعهد والأدوات الموجودة بها.

- تقديم الخبرة والرأي لإدارة المدرسة في مختلف المجالات التربوية والتعليمية والمعاونة في تذليل الصعوبات والمشكلات التعليمية والشراكة في برامج تقويم سلوك الطلاب.

مستخلص نتائج البحث:

أسفر البحث عن مجموعة من النتائج المستخلصة من تحليل الاطار النظري، ونماذج المشاركة المجتمعية بالولايات المتحدة الامريكية، ودراسة واقع المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى في مصر نظرياً، ومن أهم هذه النتائج ما يلى:

- أن هناك توجهاً كبيراً من مدارس التعليم الفنى التجارى نحو دعم علاقتها الحيوية بمؤسسات المجتمع المحيطة بها، وهو ما يظهر في رؤية كثير من المدارس ورسالتها.
- أن مدارس التعليم الفنى التجارى تضع أهدافاً واضحة ومحددة ترتبط باحتياجات مؤسسات المجتمع المستفيدة منها، ورغم ذلك يظهر غياب إشراك الأطراف المعنية من مؤسسات الأعمال والانتاج في وضع أهدافها الاستراتيجية.
- أن مدارس التعليم الفنى التجارى تعانى من ضعف في قدرتها على مساندة العمل التطوعي داخلها وخارجها لعدم وجود ميسرين للمشاركة المجتمعية من أعضائها، مما أدى إلى صعوبة في قياس رضا الجهات المستفيدة من خدماتها مع نشر تلك النواتج لجميع المعنيين بها من أبناء المجتمع ومؤسساته.
- ضعف قنوات الاتصال بين مدارس التعليم الفنى التجارى وبين كافة المستفيدين من مخرجاتها، علاوة على عدم امتلاك المدارس للبنية المعلوماتية التى تيسر تبادل المعلومات بينها وبين الجهات المعنية بها.
- افتقار مدارس العليم الفنى التجارى للقدرة على الإفادة من اسهامات الشركات ورجال الأعمال الموجودين داخل مجتمعها المحلى، علاوة على ضعف قدرتها على استثمار دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين في الإشراف على تنفيذ برامج وخطط الاصلاح المدرسي.

خامساً: تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفني التجاري بمصر

تأسيساً على ما تضمنه الإطار النظري للبحث من محاور، علاوة على ما جاء فى خبرة الولايات المتحدة الأمريكية من نماذج للمشاركة المجتمعية فى التعليم الفنى، فإن التصور المقترح الحالي وعناصره يتضمن سبل تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الفنية التجارية، وذلك على النحو التالي:

١- أهداف التصور المقترح:

يسعى التصور المقترح إلي زيادة كفاءة عناصر المنظومة التعليمية بالمدرسة الفنية التجارية، وتحسين جودة مخرجاتها، وذلك بتفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة المدارس الفنية التجارية؛ بما يساعد علي زيادة حجم التمويل ومتابعة الأداء والرقابة المجتمعية عليه.

٢- منطلقات التصور المقترح:

تم صياغة التصور المقترح من خلال الاستناد إلى مجموعة من المنطلقات الفكرية التى تؤكد على أهمية المشاركة المجتمعية بالتعليم الفنى التجارى في مصر، ومن أهمها ما يلى:

أ- القناعة بأن إصلاح التعليم بحاجة إلى الدعم المتطور وارتباط المعنيين في هذه العملية الديناميكية، مما يتطلب الفهم الراسخ لأهمية تزايد التعاون والمشاركة الإيجابية للتغلب على معوقات الإصلاح والتطوير.

ب- أن المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية، وبالتالي أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حتمية بمؤسسات التعليم حيث تسهم فى التغلب على كثير من مشكلات التعليم، وتقضي على الفجوة بين الموارد المتاحة، والطموحات الهائلة التي يجب السعي إليها حتى يتم تحقيق التعليم المتميز للجميع.

ج- أن المشاركة المجتمعية لها أهمية عملية في تحسين جودة التعليم، حيت أثبتت التجارب والنماذج والمشروعات التي نفذت في هذا المجال، أنها عنصر مهم جداً لإصلاح مسيرة التعليم في المجتمعات، وهذا ليس كلاماً نظرياً بل من واقع الخبرة العملية في العديد من المشروعات والنماذج في المجتمع التعليمي على المستوى العالمي.

د- أن المشاركة المجتمعية تعد تطبيق وممارسة فعلية للمسؤولية الاجتماعية التي يحس بها الأفراد والجماعات نحو المجتمع الذي ينتمون إليه ومؤسساته التي تعمل على رفده باحتياجاته من القوى المؤهلة أكاديمياً وتدريبياً، بما يعزز مظاهر الانتماء الوطني، والبعد عن مظاهر السلبية والاتكالية والمعوقات السلوكية والاجتماعية.

هـ- وجود بعض جهود مقدمة من قبل المجتمع المحلي للمدرسة، وتتمثل في دور مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، والتوجه نحو المشاركة في تحقيق أهداف المدرسة وتطويرها، والمشاركة في إدارتها.

و- توجه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى المصرية نحو تبنى دعم اللامركزية في إدارة التعليم؛ بحيث تتمكن كل إدارة تعليمية ومدرسية من تحقيق التفاعل الإيجابي مع مجتمعها، مع الإفادة من

إمكاناته المادية والبشرية، مع ضرورة مراعاة ربط المناهج – وخاصة الأنشطة المصاحبة لها – بطبيعة المجتمع المحلي وإمكاناته.

٣- محاور التصور المقترح:

تتمثل محاور التصور المقترح فى الخطوات الإجرائية لبناء المشاركة المجتمعية الفعالة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلى:

أ- إنشاء وحدة للمشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى:

بحيث تختص هذه الوحدة بتنظيم وتسهيل كافة أنواع الشراكات وتتصدي لحل أية مشكلات وصعوبات؛ يحتمل أن تواجه المشاركة، ويكون دورها متمثل في الإشراف والتوجيه، علي أن تضم ضمن أفرادها ممثلين عن المدارس الفنية التجارية والمؤسسات المجتمعية؛ (ممثلين عن رجال الأعمال والجمعيات الأهلية والأحزاب) بحيث تقوم هذه الوحدة عن طريق أعضائها بإصدار قرارات ملزمة متصلة بإتمام علاقات المشاركة والقيم المتصلة بها، مع وضع ضمانات مناسبة لتنفيذ القرارات الخاصة بالمشاركة بالشكل المناسب، وتحديد أطراً واضحة للمحاسبية المجتمعية.

ومن أجل تنفيذ هذه الخطوة فإن ذلك يلزمه ما يلى:

- دعم التوجه نحو الحكم المحلي؛ ويتم ذلك بوجود تشريعات تحققه وتؤكد علي اللامركزية الإدارية والرقابة الشعبية المحلية، والتي يتم اختيار قياداتها عن طريق الانتخابات الحرة، ويتم تشكيل برلمان محلي في كل محافظة يحاسب القادة الذين تم اختيارهم، ويمثل البرلمان كياناً رقابياً تشريعياً محلياً يحقق المشاركة الشعبية والديمقراطية.
- العمل على تغيير النظرة التقليدية للمدرسة، باعتبارها مكان منعزل عن المجتمع، وتحول المدرسة إلى منظمة تعليمية منفتحة على المجتمع، بإمكانها إقامة علاقات مشاركة فاعلة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لتحقيق الأهداف المشتركة.

ب- تنمية ثقافة المشاركة المجتمعية بين المدارس الفنية التجارية ومؤسسات المجتمع:

وهذا يتطلب أن تصبح المدارس الفنية التجارية مؤسسات مفتوحة علي المجتمع؛ تتبني ثقافة جديدة تُؤسس علي المشاركة المستدامة مع مؤسسات المجتمع وخاصة مؤسسات الأعمال والإنتاج، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- تنمية الوعي العام بأهمية المشاركة، وذلك بإنشاء إعلان يوضح جهود المدارس التجارية فى خدمة المجتمع، كما يتضمن موضوعات، مثل: المجتمع القائم علي البحث وتنمية المجتمع والعدالة الاجتماعية وغيرها، وذلك من خلال إرسال نشرات إلي رجال الأعمال وأصحاب الشركات

بالمحافظة، تُعرض فيها نماذجاً ناجحة ومنتقاة من الشراكات بين المدارس والمجتمع في كثير من دول العالم، مع توضيح الكيفية التي أسهم بها كل نموذج للمشاركة في تحقيق التنمية وزيادة المنفعة للجميع.

- رفع مستوى وعي أولياء الأمور بأهمية التعليم ودور المدرسة في تكوين شخصيات أبنائهم وبناء مستقبلهم الأكاديمي، باشراك أولياء الأمور في صناعة القرارات التي تتخذها المدرسة وتهم مصلحة الطلاب سواء على المستوى العقلي أو السلوكي أو المهارى.
- تنفيذ برامج التربية الوالدية بالاستفادة من خبرات التربويين وعلماء النفس والاجتماع من أبناء المجتمع أو المعلمين، مع الترحيب بزيارات أولياء الأمور للمدرسة في الأوقات المحددة، وتيسير سبل الاتصال بهم للتعرف على مستوى أبنائهم وسلوكياتهم، مع حث أولياء الأمور ذات المستوى الاقتصادي المرتفع على التبرعات المالية والعينية لمساعدة الطلاب الفقراء على الاستمرار في التعليم.
- تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني؛ فوجود هذه المنظمات المفعلة يحقق مشاركة إيجابية فعالة علي كافة المستويات والاختصاصات، ويتيح للشعب تحمل المسئولية في إدارة التعليم والمشاركة فى حل قضاياه.
- تطبيق مبدأ الاستفادة من الأفكار والممارسات، التي تساعد في تطوير التعليم وحل مشكلاته، وذلك بربط المدرسة بالمجتمع المحيط، مع تحديد المجالات والأنشطة التعليمية التي يمكن أن تتم فيها المشاركة المجتمعية، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسة، مع حتمية توزيع المهام والمسؤوليات التي يجب أن تنهض بها المدرسة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها.

ج- تحديد الخطوات الضرورية لبناء المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى والمؤسسات المجتمعية:

إن عملية تحديد الاحتياجات من المشاركة من الأمور الضرورية، حيث تتوجه جميع الأطراف نحو البدء في إقامة المشاركة وتفعيلها، نظراً لتأكد مؤسسات المجتمع بأن لديها مشكلات معينة يمكن أن تسهم المدارس الفنية التجارية في حلها كمؤسسات مجتمعية شريكة، علاوة على شعور المدارس بمسئوليتها تجاه المجتمع وخدمة أفراده. وهذا يستلزم توفير مصادر التمويل اللازمة لرفع كفاءة العملية التعليمية بالمدارس، مع تنمية الإحساس بمشكلات واحتياجات المؤسسات المشاركة والسعي نحو حلها، بالإضافة إلى تبادل الآراء والخبرات بين المدارس والمؤسسات المجتمعية؛ مما يسهم في تحسين مستويات الأداء بها.

د- تشكيل اتفاقيات المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى والإعلان عنها:

بناء علي تحديد الاحتياجات المطلوبة؛ كما يتم اختيار أعضاء من رجال الأعمال ومن الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى أعضاء من عديد من الهيئات، فضلاً عن بعض من نواب مجلس الشعب والمحليات، كذلك يتم تحديد الأهداف العامة وتحديد شكل المشاركة وأساليب تنفيذها. بحيث يتم إعداد اتفاقية مكتوبة وأهداف موثقة للمشاركة، كما يتم تحديد معايير النجاح بها، وتحديد المتطلبات اللازمة لها، والإعلان عن تلك الاتفاقية لكل أفراد المجتمع؛ وذلك لحشد أكبر عدد من الداعمين لهذه المشاركة. ومن أجل تحقيق الفائدة من التعاون بين المدارس الفنية التجارية والمؤسسات المجتمعية، فيقترح أن يأخذ هذا التعاون وتلك المشاركة عدة أشكال، كما يلي:

- **عقد المدارس دورات تدريبية: لسكان المجتمع المحلي لتدريبهم علي أساليب وطرق المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، مثل: المشاركة في إدارة المدرسة وتنفيذ برامجها وأنشطتها، وتقييم أداء المدرسة والطلاب، وربط المدرسة بالمجتمع المحلي والعكس، وتفعيل دور مجالس الأمناء؛ وذلك عن طريق اختيار أعضائه بالانتخاب الفعلي، بحيث يضم في تشكيله الأهالي المنتخبين والمعلمين والطلاب.**
- **تقديم الندوات بالتبادل بين المعلمين ورجال الأعمال: وذلك بأن يقوم المعلمون بإلقاء ندوة للعاملين في المصانع والشركات، ويقوم المتخصصون وأصحاب الخبرة والكفاءة بإلقاء ندوات أو محاضرات علمية للطلاب داخل المدرسة، وهذا شأنه إكساب الطلاب أو العاملين علي حدٍ سواء مجموعة من المعارف والخبرات، كما يتم إكسابهم أخلاقيات العمل والتعاون، والعمل في فريق مع مسئولي المجتمع.**
- **الاشتراك في تدريب المعلمين: بحيث يتم التعاون بين المدارس والجامعات لتدريب المعلمين بصفة مستمرة، مع تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات المجتمع المختلفة من خلال التعرف علي المشكلات التي تعاني منها، وكذلك الاتصال والتعاون بين الجامعات بمواردها البشرية وبين المدارس؛ للتعرف علي المشكلات المختلفة التي تواجهها والعمل علي بحثها والتوصل إلي حلول مناسبة لها.**
- **إقامة المعسكرات العلمية: وهى تقتضي بأن يقوم فريق من المعلمين بالمدرسة بقضاء فترة من الوقت؛ كعاملين فى بعض مؤسسات المجتمع المدني، خلال فترة زمنية تنتهي بإقامة مشروع بحثي يفيد هذه المؤسسات ويفيد المعلمين ومدارسهم بعد ذلك.**

- تقديم برامج التدريب المهني والوظيفي: حيث يتم تقديم دورات تدريبية قصيرة المدي لمدة أسبوعين علي الأكثر أو مدة تصل إلي ستة أشهر إلي العاملين ببعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع؛ وذلك لتجديد معلوماتهم أو مساعدتهم علي التكيف مع المستجدات والابتكارات الناشئة عن التغيرات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، هذا بالإضافة إلي التنمية المهنية لهذه الفئات في التخصصات ذات العلاقة بعملهم.

هـ– تنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى:

نظراً لقصور التمويل في بداية أية مشاركة؛ فإنه ينبغي البدء في تنفيذ المشاركة بمشروعات تعتمد علي جهود أطراف المشاركة فقط والتنسيق بينهما دون الحاجة إلي تمويل، كما ينبغي البدء بمشروعات قصيرة الأمد حتي يكون الوصول إلي نتائج مرغوبة علي المدي القصير؛ لتحفيز أطراف المشاركة، كما ينبغي أن تبني مشروعات المشاركة علي حوارات صريحة بحيث يحدد كل طرف ما يستطيع تقديمه وما لا يستطيع تقديمه. وينبغي الاتفاق علي شكل عمليات وآليات الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات بين ممثلي المجتمع والممثلين عن إدارة كل مدرسة، وذلك من خلال:

- تحديد أفراداً معنيين يطلق عليهم الوسطاء لتسهيل الاتصال بين المجتمع والمدارس.
- تعيين فرداً مسئولاً في كل طرف من أطراف المشاركة؛ يتولى مسئولية قيادة جهد المشاركة في مدرسته؛ فيكون علي اتصال دائم بالقيادات العليا بها، ويستشيرهم في كل خطوات المشاركة ويعمل علي تذليل الصعوبات التي تواجهها.
- أن تكون هناك اجتماعات دائمة يعقدها أطراف المشاركة بانتظام؛ لدراسة المشكلات التي تظهر أثناء العمل؛ ومن ثم العمل علي إيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

و– تقويم أنشطة المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى:

إن التقويم يعتبر خطوة أساسية لضمان فعالية أي نوع من أنواع المشاركات المجتمعية، ويتم التقويم من خلال ما يلى:

- تقديم ملخصاً وافياً عن فاعلية أنشطة المشاركة القائمة.
- كتابة وتوثيق كافة الأمور المتعلقة بأطراف المشاركة، والعمل على نشرها للجميع.
- تصميم بطاقة تقويم لكل أطراف المشاركة لتحديد مدي ما حققته من أهداف.
- عقد اجتماعات بصفة دورية لكل أطراف المشاركة؛ لمناقشة بطاقات تقويم المشاركة وتقديم ملخصاً وافياً عن فاعلية البرامج والمشروعات المقدمة من خلالها.

٤- معوقات تنفيذ التصور المقترح:

رغم أهمية المشاركة المجتمعية وإيمان كافة الأطراف المعنية بضرورتها، إلا أن هناك بعض من الصعوبات والتحديات التي تعيق تفعيلها بالشكل الكافي للاستفادة منها داخل العملية التعليمية. وتمثل هذه الصعوبات والتحديات أهم معوقات تنفيذ التصور المقترح، ومن أهمها ما يلى:

أ- التعاون المفقود بين المدرسة والأسرة نتيجة لظروف بعض أولياء الأمور الاقتصادية والبيئة الثقافية والاجتماعية، ونتيجة للاعتقاد السائد بين بعض أولياء الأمور بأن المدرسة ظهرت كي تحل محل الأسرة في مسؤولياتها التربوية.

ب- ضعف تنسيق عمليات المشاركة المجتمعية في التعليم والتنظيم لهذه الجهود، وهو ما يمكن وصفه بعدم وجود آلية إدارية لتنظيم جهود المشاركة المجتمعية حتى يسير العمل بين الشركاء نحو تحقيق الأهداف المرجوة، ويتطلب ذلك تشكيل البناء التنظيمي الذي يشجع أولياء الأمور وغيرهم من فئات المجتمع على المشاركة في أمور التعليم.

ج- وجود بعض القوانين والقرارات التي تحد من طبيعة التفاعل الإيجابي بين مؤسسات المجتمع المحلي وأفراده من ناحية وبين المدرسة من ناحية أخرى.

د- القيود المفروضة على أنشطة الجمعيات التطوعية والخيرية مما يؤدي إلى إضعاف مشاركة هذه الجمعيات في الخدمات التعليمية التي تمثل أحد المجالات الأساسية لأنشطتها.

هـ- عدم وجود نظام يلزم بمشاركة الأسرة في العملية التعليمية برمتها، مع الافتقار إلى تفعيل خدمة إرشاد وتدريب الوالدين من قبل المسؤولين، وخاصة مع انخفاض المستوى التعليمي لبعض أولياء الأمور، وانخفاض مستوى توقعات الأسرة نحو ما يمكن أن يتعلمه الطالب.

و- عدم اقتناع بعض القيادات التعليمية بموضوع المشاركة المجتمعية مما يؤدي إلى فقدان الثقة والتواصل بين المؤسسة التعليمية والمجتمع، وخاصة مع عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة.

ز- قلة الوعي الثقافي بالمجتمع عن أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم، وما يمكن أن تحدثه هذه المشاركة في تحسين وتطوير التعليم، نظراً لعدم وجود قنوات ووسائل اتصال بين المدرسة والمجتمع الخارجي.

٥- متطلبات التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح:

هناك عدة مقومات أساسية تتكامل فيما بينها للوصول إلي مشاركة مجتمعية قوية، ويمكن توضيح أهم مقومات المشاركة الفعالة، في الآتي:

أ- توفر قيادة تعليمية واعية بقيمة المشاركة المجتمعية: حيث إن للقيادة مهارات يجب أن تنمو وتتطور في بيئة المشاركة، وإن لم تتوافر هذه المهارات، فإنه ينبغي توفير التدريبات المناسبة لاكتسابها، وإلى جانب الدور الذي تلعبه القيادة فى عملية المشاركة، فإن المشاركة الفعالة تحتاج أيضاً لدعم كامل من القيادة العليا في كل منظمة تمثل طرفاً من أطرف هذه المشاركة.

ب- التعاون والزمالة فى تنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى: يعرف التعاون في مشروعات المشاركة علي أنه إحداث نموذجاً للتخطيط والتنفيذ والتقويم فيما بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني، ولذا فإن المشاركة في صنع القرار تعد شكلاً متعدد الأوجه للتعاون؛ من خلال ما يمثله الأفراد المشاركين من خلفيات متعددة وتوصيفات وظيفية متباينة يعملون معاً بإمكانات متساوية، بينما تعنى الزمالة الاعتراف بأن كل فرد له قيمة متكافئة في المشاركة ويمكن تأييد أطراف المشاركة كزملاء متكافئين من خلال اتباع آليات التفكير المشترك في الآراء المختلفة، وفي ظل توافر مناخاً يسوده الاحترام والثقة والتعاون.

ج- المسئولية المشتركة فى تنفيذ أنشطة المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى: إن قادة المشاركة ينبغي أن يوافقوا علي مشروعات المشاركة كجزء من مسئولياتهم الحقيقية وليس كجهود إضافية، وينبغي أن يدركوا أن المشاركة تعتبر جزءاً واضحاً من التوجهات الاستراتيجية لمنظماتهم، لذا فإن تحمل المسئولية يعد الدعامة التى تقوى كل العلاقات الفعالة في تطوير أنشطة المشاركة، وأثناء المناقشات التمهيدية للمشاركة ينبغي أن يتم تحديد احتياجات كل الأطراف بدقة، ويتم بصفة دورية مراجعة مدي تلبية هذه الاحتياجات أثناء تنفيذ هذه الأنشطة.

د- توافر المعلومات اللازمة عن أطراف المشاركة المجتمعية بمدارس التعليم الفنى التجارى: حيث ينبغي التأكيد هنا على ضرورة إلغاء عملية إصدار الأحكام المسبقة علي أطراف المشاركة دون الرجوع إلى مصادر المعلومات الكافية، كما ينبغي التأكيد على الوضوح والشفافية في إجراء كافة العمليات الإدارية لأطراف المشاركة.

المراجع

١. طارق محمد وفيق، الحوار والمشاركة المجتمعية فى مصر: رؤية تحليلية لأبعاد الأزمة، ط٢، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٤٩.

٢. على سيد الشخيبى، المشاركة المجتمعية فى التعليم: الطموح والتحديات، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية جامعة المنصورة، بعنوان: آفاق الاصلاح التربوي فى مصر، مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، فى الفترة من٢-٣ اكتوبر ٢٠٠٤، ص٧٨ .

٣. جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء، خطة التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠ (محور التعليم)، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣١٨.

٤. جمهورية مصر العربية، الدستور المصري، القاهرة، ٢٠١٤، مادة رقم ٢٠.

٥. وزارة التربية والتعليم، قانون التعليم رقم ٢٨٩، لسنة ٢٠١١، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ٢٠١١.

6. Jack, A. Myers, Schools Make the Decision: The Impact of Site-Based Management, Journal Citation: School-Business- Affairs, Vol. 63, No. 10, Philadelphia, USA, 2011. pp. 3-9.

٧. وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي فى مصر، ٢٠١٤/٢٠٣٠ ص ٩٧.

٨. ويمكن الرجوع إلى:

٩. وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية القومية لتطوير التعليم قبل الجامعي فى مصر ،٢٠٠٧/ ٢٠٠٨- ٢٠١١/ ٢٠١٢، ص١٣٤.

١٠. طارق محمد وفيق، مرجع سابق، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

١١. بيومي محمد ضحاوي، مقدمة في مناهج البحث، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٣٩-٤٣.

١٢. مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم ، ١٩٩٤، ص٣٤٢.

13. The Oxford Dictionary: University press,UK, http://www.askoxford.com/?view=uk , 1/11/ 2020.

١٤. مصطفى حسين الوكيل، المشاركة المجتمعية (ماهيتها وأهدافها)، مجلة الثقافة والتنمية، ع٥٩ ، ٢٠١٢، ص٤٧.

١٥. هدى محمود حسن حجازي، المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة المجتمعية التطوعية للمرأة في تنمية المجتمع، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، مج ٣١ ،ع ٣، ٢٠١٩، ص١٥٤.

١٦. علي صالح جوهر وآخرون، المشاركة المجتمعية وإصلاح التعليم، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ٢٠١٠م، ص٢٢.

١٧. سلامة عبد العظيم حسين، المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي، ط٢، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٤٩.

١٨. السيد على اسماعيل، تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والاعتماد، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ٢٠١٢.

١٩. دعاء كمال محمد فجال، دراسة مقارنة لمنظومة المشاركة المجتمعية فى كوريا الجنوبية والصين الشعبية وإمكانية الإفادة منها فى التعليم قبل الجامعي فى مصر، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٤.

20. **Waras Kamdi, Community-Based Learning in Vocational Education and Training: Making Schools Closer to The Real World, The 3rd UPI International Conference on Technical and Vocational Education and Training, Faculty of Engineering, State University of Malang, Indonesia, 2015.**

٢١. شريفة بنت عبد الله بنت على، نجوى يوسف جمال الدين، ووفاء أحمد أبو زيد، المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة، مجلة عالم التربية: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد، ع ٥١، القاهرة، ٢٠١٥.

22. **Desi Eri Kusumaningrum& et.al., Community Participation in Improving Educational Quality, 2nd International Conference on Educational Management and Administration , State University of Malang, Indonesia, 2017.**

23. **Caroline Konja Muthoin, The Impact of Community Involvement in Public Secondary Schools Management, A case of Machakos County, Kenya, A research Project Submitted in Partial Fulfillment of The Degree of Master of Education in The School OF Education, Kenyatta University, 2019.**

٢٤. محمود عبد الحميد أحمد، وأميرة محمد محمود شاهين، وسماح رشاد ابراهيم، متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية للبنات، جامعة عين شمس،ع٢١، ٢٠٢٠.

25. Petrerson David, School Based Management and Student Performance, ERIC Digest. No. 62, 2010, p.63.

٢٦. محمد حسنين عبده العجمي، المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل مدخل الادارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية ، مجلة كلية التربية بالمنصورة ، ع٥٨، مايو ٢٠٠٥، ص ص٤٠-٤١.

27. Omar M. Khasawneh, Ahmed H. Alsagheer, Family-School Partnership for Enenhancing Pupils' Learning; A Proposed Model, Journal of Faculty of Education United Arab Emirates University, Issue 24, 2007, p.52 .

28. Keres Petrus, Op.cit., p.33 .

29. Ibid, p. 37.

٣٠. محسن عليان حمود القرش، "المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف،(رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة أم القرى، ٢٠١١م، ص٥٦.

٣١. أمجد ناهض سكيك، دور المشاركة المجتمعية فى التنمية الحضرية المستدامة فى مدينة عزة : حالة دراسية تجربة لجان أحياء مدينة غزة ،(رسالة ماجستير)، كلية الهندسة، الجامعة الاسلامية،٢٠١٢، ص٨٢.

٣٢. عبد الكريم محمد أحمد حسين، تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفني بمصر فى ضوء الشراكة المجتمعية المحلية والدولية، (رسالة دكتوراه) ، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨ ، ص ص ١١٩-١٢١.

33. John West Burnham, Human Resource, Longman, U k, 1993, pp. 66-68.

٣٤. المتولي إسماعيل بدير، المشاركة المجتمعية فى التعليم: دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية، مجلة كلية التربية جامعة المنصورة، ع٥٩ ، ٢٠٠٥، ص١٤١.

35. Gyanendra Kumar Rout & Nibedita Priyadarshani, School Community Symbiosis : A case Study in Rural Tribal Orissa, Indian J. Socdev, Vol. 11, No. 2,July-December 2011, p.466.

٣٦. بلقيس غالب الشرعي، دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع ٢٤، ٢٠٠٧، ص٣٩.

٣٧. بيومي محمد ضحاوي، ومحمد ابراهيم خاطر، رؤى معاصرة في ادارة المؤسسات التعليمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢١٥.

38. Priyanka Pandey, Sangeeta Goyal& Venkatesh Sundararman, Community Participation in public schools The Impact of Information Campaigns in Three Indian States, working Paper 4776 , The world Bank, Washington D.C , November, 2008, p.8.

٣٩. فاطمة بن حمد الرديني، المشاركة المجتمعية فى حل مشكلات الإدارة المدرسية العصرية في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية بأسوان، ع٢٠، ٢٠٠٦، ص١٥٦.

٤٠. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٤.

٤١. بيومي محمد ضحاوي، التربية المقارنة ونظم التعليم، ط ٤، دار الفكر العربي ، ٢٠١٠، ص٢١١ .

٤٢. محمود أبو النور عبد الرسول، مجلس الأمناء بالتعليم قبل الجامعي بمصر: دراسة مقارنة، مجلة التربية، ع٢٠، أغسطس٢٠٠٦، ص ٢١٥.

43. Francisco López Rupére, Family Participation in school education: Looking ahead, general technical secretariat, Spanish National Education Council, Ministry of Education, Culture and Sport ,2014 ,p.26.

٤٤. على صالح جوهر ومحمد حسن جمعة، الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم: قراءة فى الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المكتبة العصرية، القاهرة ، ٢٠١٠، ، ص ٣٣.

٤٥. نهى سعدى أحمد مغازي وهند قبارى خميس الجبالي، دور مجالس ممثلي الجماعات في مؤسسات المجتمع المدني كآلية لتفعيل الممارسة الديمقراطية: دراسة وصفية تحليلية من منظور خدمة الجماعة، المؤتمر الدولي الخامس والعشرون لكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان، بعنوان: مستقبل الخدمة الاجتماعية في ظل الدولة المدنية الحديثة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس ٢٠١٢، ص٣٥٢.

٤٦. دسوقي عبد الجليل ولطف الله إمام صالح، دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسي (دراسة ميدانية)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم٢٤٦، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٣، ص ١٦٠.

٤٧. جمهورية مصر العربية، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، القاهرة.

٤٨. دسوقي عبد الجليل ولطف الله إمام صالح، دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسي: دراسة ميدانية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة، ٢٠١٣، ص ١٦٠.

٤٩. لمياء إبراهيم الدسوقي، تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية: تصور مقترح فى ضوء بعض التجارب المعاصرة،(رسالة دكتوراه)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٤.

٥٠. المرجع السابق، ص١٢٥.

٥١. محمد الأصمعي محروس، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

٥٢. طارق محمد وفيق، مرجع سابق، ص١٥٠.

53. David Charles& et.al., How to benchmark university- community interactions? The Community Engagement and Service Mission of Universities, Leicester, UK, 2010, p.69.

٥٤. الهلالي الشربيني الهلالي، التعليم الجامعي فى العالم العربي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص٣٠.

٥٥. محمد حسن عبدالسلام قدورة، استراتيجية التخطيط التربوي بين النظرية والتطبيق: دراسة إمبريقية، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ٢٠٠٧، ص ٢١.

٥٦. بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي، توجيهات الإدارة التربوية الفعالة فى مجتمع المعرفة، دار الفكر العربي ، ٢٠١٠، ص٣٣٦.

57. Sango Mesheck Godfrey, Challenges Impacting Community Participation and Their Effect on Teaching and Learning: a Case Study of Rural Areas, European Scientific Journal ,Vol. 12, No. 25, 2016, pp.351–352.

58. Fred M. & et.al., Accountability and School Performance: Implications from Restructuring School, Harvard Educational Review, Vol. 67, No.1, 2011. p. 41.

59. **Welsh Thonas & Mc Ginn Noel F., Decentralization of Education: Why, When, What, and How? ,UNESCO; Fundamentals of Educational Planning, No. 64, 1999, p.122.**
60. **Ibid, p.124.**
61. **David Mandel, Recognizing and Encouraging Exemplary leadership in American schools : A Proposal to Establish a System of Advanced Certification for Administration, National Policy Board for Educational Administration, http://www.aasa.org,1/4/2020.**
62. **U. S., Department of Education, School& Family and Community Partnerships, http://www.nwrel.org, 10/12/2019.**
63. **Susan Watson & Jonathan Supovitz, Autonomy and Accountability in the Context of Standards. Based Reform, Education Policy Analysis Archives, Vol. 9, No. 32, August, 2001, p.188.**
64. **Rose Kubal, Decentralization and Citizen Participation in Urban Chile: The Transfer of Health& Education Administration to Local Governments, Ph .D. The University of North -Carolina at Chapel Hell, Diss, 2005, pp.101-104.**
65. **Claremont Educational Partnership, Annual Report, June 6, 2017, http://www.claremont,edu, 1/1/2019.**
66. **Boston High School Renewal: Small Schools Initiative,**
67. **http://www.jff.org/approaches/youthtrans/showcase/bostonhsrenewal.htm, 10/1/2019.**
68. **High School Renewal And Boston Small Schools Networks ,**
69. **http://www. highschoolrenewal.org/summty.htm, 10/1/2019.**
70. **Adubra K. M. Edem, Education Decentralization in Togo: The Roles Regional Education Directors, Ph. D. The Pennsylvania State University, Diss. Abs. Int., Vol. 63, No.05, November, 2002, p.108.**
71. **Freestanding Schools, High School Renewal: San Diego City Schools, http://www.sdcs.k12.ca.us/hsrenewal/freestanding.html, 23/8/2020.**
72. **Department of Education, Service learning,**
73. **http://www.state.ia.us/educate/ecese/cfcs/sl/, 20/8/2020.**
74. **Malone David & et.al., Perspective Transformation: Effects of A Service Learning Tutoring Experience On Prospective Teachers, Teacher Education Quarterly, Vol.29, No.1, Winter 2012, p. 71.**
75. **Gary Desslerm, Human Resource Management, Prentice Hall International, Florida, 2010, p. 304.**
76. **Greg L. Stewart & et.al., Teamwork And Group Dynamics, John Wiley & Sons, Singapore, 2008, p.34.**

77. **Margated E Goevtz & Allan Odden, School- Based-Financing, Crown Press, California Inc.,1999, p.4.**
78. **Debra Viadero, School-Based-Budgeting Linked To Test-Score Gains, Education Week, Vol. 21, Issue 43, 2012, p. 12.**
79. **Ibid, p. 17.**

٨٠. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، الكتاب الإحصائي السنوي٢٠١٩-٢٠٢٠، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٨٥.

٨١. أحمد حسين عبد المعطى، خطة استراتيجية لتطوير التعليم الفنى لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل SWOT، المجلة العلمية كلية التربية جامعة أسيوط، مج٢٦، ع١، يناير، ٢٠١٠، ص١٥٤.

٨٢. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، منظومة التطوير الجديدة للتعليم الفنى، متاح على http://knowledge.moe.gov.eg/Arabic/about/politic/systems, بتاريخ ١٥/١٢/٢٠٢٠.

٨٣. وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم وتعديلاته: مادة رقم (٢٢)، ط٧، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٦.

٨٤. وزارة التربية والتعليم، تخصصات وشعب التعليم التجارى نظام السنوات الثلاث، والسنوات الخمس، قطاع التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٧، ص ص١-٥.

٨٥.وزارة التربية والتعليم، المعايير القومية للتعليم في مصر، مرجع سابق، ص١٢.

٨٦. وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٢٢٠) لسنة ٢٠٠٩؛ بشأن مجالس الأمناء والآباء والمعلمين: مادة رقم(١)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص٣٢.

٨٧. المرجع السابق، المادة رقم (٢) .

٨٨. المرجع السابق، المادة رقم (٣) .

Activating Community participation in Commercial Technical Education in Egypt In light of the experience of the United States of America

Abstract: The research aimed to present and analyze the most important models of community participation in technical education in the United States of America, and then present a proposed vision for activating community participation in commercial technical education schools in Egypt. To achieve this, the research relied on the comparative method by employing the scientific method of George Bereday's method. With its four steps (description, interpretation, debate, comparison), The research resulted in a set of results drawn from the analysis of the theoretical framework, and models of community participation in the United States of America, and the study of the reality of community participation in commercial technical education schools in Egypt in theory, and the most important of these results are the following: There is a large trend from commercial technical education schools towards supporting Its vital relationship with the surrounding community institutions, and that this schools suffer from a weakness in their ability to support volunteer work inside and outside the absence of facilitators for community participation from their members, in addition to the weak channels of communication between schools trade and between all beneficiaries of its outputs.

Keywords: Community Participation- Commercial Technical Education.